



وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي
كلية الهادي الجامعة
قسم القانون



الانظمة السياسية

د. نور علي صكب
قسم القانون / كلية الهادي الجامعة
طلاب المرحلة الثانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)*
صدق الله العلي العظيم

المقدمة

- تأهيل طلبة القسم ليكونوا ملمين بالجوانب النظرية والعملية لعدد من جوانب الانظمة السياسية
2. العمل على بلورة شخصية متميزة للطالب من خلال تطوير الوعي الانساني والثقافي والاجتماعي بما يؤهله بعد التخرج من المساهمة الفعالة في خدمة مجتمعه .
3. العمل على إيجاد بيئة علمية مناسبة لأعداد كوادر على درجة عالية من التخصص (ماجستير ودكتوراه) مع تطوير قابليتهم في المجال البحثي بما يسهم في الدراسات القانوني مدركين اهمية حقوق الانسان
4. البحث في المواضيع الحديثة في مجال حقوق الانسان والمواثيق الدولية وتعريف المشكلات التي تحتاج إلى المزيد من البحث العلمي المعمق .

الاهداف العامة

- ❖ 1. تأهيل طلبة المرحلة الثانية ليكونوا ملمين بالجوانب النظرية والعملية لعدد من جوانب الأنظمة السياسية
- ❖ 2. العمل على بلورة شخصية متميزة للطالب من خلال تطوير الوعي الانساني والثقافي والاجتماعي بما يؤهله بعد التخرج من المساهمة الفعالة في خدمة مجتمعه .
- ❖ 3. العمل على إيجاد بيئة علمية مناسبة لأعداد كوادر على درجة عالية من التخصص (ماجستير ودكتوراه) مع تطوير قابليتهم في المجال البحثي بما يسهم في الدراسات القانوني مدركين اهمية حقوق الانسان
- ❖ 4. البحث في المواضيع الحديثة في مجال حقوق الانسان والمواثيق الدولية وتعريف المشكلات التي تحتاج إلى المزيد من البحث العلمي المعمق .

الأهداف المعرفية

□ تهيئة المناخ العلمي المناسب للاطلاع ومعرفة الانظمة السياسية من خلال اعتماد أساليب وبرامج أكاديمية

التعرف على الانظمة السياسية

□ الاسهام الفعال في نشر وتطوير مستويات الثقافة القانونية الحقوقية في المجتمع

تعريف الطالب بأنظمة الانتخابات

الأهداف المهاراتية الخاصة .

□ خلق طلاب وخريجين لديهم المهارات القانونية للدفاع عن الحقوق بكل ما تتضمن من حق الحياة وحق الراي وحق التعبير عن الراي وحرية المعتقد وعدم التدخل بشؤون الآخرين

اكتساب القدرة على فهم قانون الانتخابات

تعريف الطالب بالأنظمة السياسية وأنواعها واسبس الفصل بين السلطات

الفئة المستهدفة

✘ تستهدف هذه الحقبة التعليمية طلاب المرحلة الثانية لقسم القانون في كلية الهادي الجامعة

الفصل الاول : أنواع الحكومات استنادا الى وسيلة إسناد السلطة

العنوان الفرعي	المحاضرة	العنوان الرئيسي
المبحث الاول : نظام الحكم	المحاضرة الاولى	الفصل الاول : انواع الحكومات استنادا الى وسيلة اسناد السلطة
الفرع الثالث : خصائص النظام الدكتاتوري	المحاضرة الثانية	
نظم الحكم الديمقراطي	المحاضرة الثالثة والرابعة	
صور الديمقراطية (الديمقراطية المباشرة)	المحاضرة الخامسة	
الديمقراطية النيابية	المحاضرة السادسة	
الديمقراطية شبه المباشرة	المحاضرة السابعة والثامنة	
الانتخاب (تكييفه القانوني له وصوره المختلفة)	المحاضرة التاسعة والعاشره	

الفصل الاول انواع الحكومات استنادا الى وسيلة اسناد السلطة

الفصل الاول : انواع الحكومات استنادا الى وسيلة اسناد السلطة

أنواع الأنظمة السياسية من حيث ممارسة السلطة



المحاضرة الاولى : نظم الحكم الفردية

× أهداف المحاضرة

- × 1. تعريف الطالب بنظام الحكم الفردي
- × 2. تعريف الطالب بأنواع نظم الحكم الفردي
- × 3. تعريف الطالب بمفهوم الدكتاتورية
- × 4. تعريف الطالب بأنواع الدكتاتورية

ما مفهومك لنظام الحكم الفردي؟

النظام الأول: الحكم الفردي (المونوقراطي)

5 من 10

ويقصد به: انفراد شخص واحد بممارسة السلطة بوصفها حقاً شخصياً له، فيعتمد إلى حصر جميع السلطات بين يديه ويباشرها بنفسه، حتى وإن كان محاطاً بالمساعدين والمستشارين.

وينقسم من حيث أسلوب تولي السلطة إلى شكلين:

أولاً: الملكية المطلقة

6 من 10

ويقصد بها: نظام حكم فردي يستند على الوراثة، أي انتقال السلطة من السلف إلى الخلف حسبما تقرره القواعد المعمول بها في انتقال الملك، ويكون الحاكم مصدر السلطات،



وصاحب الإرادة المسيرة لنظام الحكم، وسلطته غير محدودة، فهو يعمل بلا معقب أو رقيب، ولا تصدر هذه السلطة عن الشعب.

عرف الدكتاتورية؟

ثانياً: الدكتاتورية

وهي الصورة الثانية من صور الحكم الفردي غير أن الدكتاتور لا يتولى الحكم بالوراثة بل ينتزعه عنوة بفضل قوته وكفايته وجهوده.

ويقسم بعض الفقهاء الدكتاتورية الحديثة إلى نوعين:

١. الدكتاتورية المذهبية: التي تتدخل في تفكير الأفراد ونشاطهم واتجاههم، مثل النازية والفاشية.

٢. الدكتاتورية التجريبية: التي تلجأ إلى التجربة والخبرة الشخصية والممارسات الآنية.



الاختبار البعدي

- × عرف الدكتاتورية ؟
- × عرف النظام الفردي؟
- × ماهي انواع الدكتاتورية؟

المحاضرة الثانية : خصائص النظام الدكتاتوري

× اهداف المحاضرة

- × 1. تعريف الطالب بخصائص النظم الدكتاتورية
- × 2. تعريف الطالب بكيفية النظام الدكتاتوري

× هل شخصنة السلطة ضمن اساسيات النظام
الدكتاتوري؟

خصائص النظام الدكتاتوري

1. استخدام اسلوب العنف والقوة للاستيلاء على السلطة والاستمرار فيها .
2. شخصنة السلطة وتركيزها حيث يقوم هذا النظام على فردية السلطة
3. نظام مؤقت يتسم النظام الدكتاتوري بالتأقيت

-
- ✘ 4. نظام شمولي (كلي) تؤمن النظم الدكتاتورية بمبدأ الشمولية.
 - ✘ 5. نظام الرأي الواحد والحزب الواحد.

الاختبار البعدي

- ✘ هل يوجد تعدد احزاب في النظام الدكتاتوري؟
- ✘ ما علاقة القوة بالنظام الدكتاتوري؟

المحاضرة الثالثة والرابعة : نظم الحكم الديمقراطي

- × أهداف المحاضرة
- × تعريف الطالب بمفهوم الديمقراطية
- × تعريف الطالب بالتطور التاريخي للديمقراطية

-
- ✘ عرف الحكم الديقراطي؟
 - ✘ ناقش التتبع التاريخي لتطور الديقراطية

النظام الثالث: الحكم الديمقراطي

ويقصد به: أن يتولى الشعب السلطة (مباشرة أو بواسطة نواب عنه) بوصفه صاحب السلطة ومصدر السيادة

مرت الديمقراطية بمراحل عديدة منذ عهد الاغريق، واختلف مفهومها باختلاف البلاد المطبقة لها.

وقد أخذت عدة أشكال هي:

١. الديمقراطية المباشرة.
٢. الديمقراطية شبه المباشرة.
٣. الديمقراطية غير المباشرة.



التطور التاريخي للديمقراطية

✘ تتعدد وسائل اسناد السلطة وتباين من حيث التطبيق تبعاً للمكان والزمان متأثرة بتطور الجماعة الموجودة في ذلك المكان .. الديمقراطية التي نراها اليوم مرت بمراحل حتى انتهت الى ما هي عليه اليوم وسنحاول بيان التطور التاريخي للديمقراطية وفق الاتي:

- ✘ 1. الديمقراطية في العصور القديمة
- ✘ 2. الشرائع السماوية والمبادئ الديمقراطية

1. الديمقراطية في العصور القديمة

✘ قسم ارسطو الحكومة الى

الحكومات الفاسدة الحكومات الصالحة

الحكومة الطاغية : هي حكومة الفرد
الظالم

الحكومة الملكية : هي حكومة الفرد
الفاضل العادل

الحكومة الاولغارشية : هي حكومة
الاغنياء او القلة الموسرة

الحكومة الارستقراطية : هي حكومة
الاقلية الفاضلة العادلة

الحكومة الديماغوجية : هي حكومة
العامّة المتبعين اهواءهم او حكومة الغوغاء

الحكومة الديمقراطية : هي حكومة
الاعلبية الفقيرة وتمتاز بالحرية

× اي نوع من الحكومات فضل ارسطو ولماذا؟

2. الشرائع السماوية والمبادئ الديمقراطية

الانسان هو محور الديانات السماوية المختلفة وهي

- ✘ 1. الحكم في الديانة المسيحية ؟
- ✘ 2. الديمقراطية في الديانة الاسلامية؟

الاختبار البعدي

- ✘ ما الفرق بين الارستقراطية والاوليغارشية؟
- ✘ عرف الديمقراطية؟
- ✘ ماهي انواع الحكومات من وجهة نظر افلاطون؟

المحاضرة الخامسة : صور الديمقراطية (الديمقراطية المباشرة)

× أهداف المحاضرة

- × 1. تعريف الطالب بصور الديمقراطية
- × 2. الاطلاع على تطبيقات الديمقراطية المباشرة

✖ عرف الديمقراطية المباشرة ؟

أولاً: الديمقراطية المباشرة

يقصد بها: الديمقراطية التي يباشر فيها الشعب السلطة بنفسه دون وساطة من نواب أو ممثلين، فتصدر القرارات باتفاق أفراد الشعب أو بأغليته.
تعد أقدم صور الديمقراطية ظهوراً.

تطبيقاتها:

- ١. بعض المدن اليونانية والرومانية.**
- ٢. بعض المقاطعات الجبلية في سويسرا.**

مزايا الديمقراطية المباشرة:

١. أقرب النظم إلى الديمقراطية المثالية.
٢. الارتفاع بمعنويات الشعب نتيجة لإشراكه في تحمل المسؤوليات العامة.

معوقات تطبيق الديمقراطية المباشرة من الناحية العملية:

١. اتساع رقعة الدول وكثرة عدد مواطنيها.
٢. اتساع وتشعب وتنوع مهام الحكم واحتياجها إلى خبرة ودراية فنية لا تتوفر في جميع أفراد الشعب.
٣. عدم توفر المناقشة الجدية السليمة للقرارات الصادرة منها.
٤. احتياج الكثير من المسائل إلى السرية التامة، مما يتعذر اطلاع جميع المواطنين عليها خشية كشف سريتها.

الاختبار البعدي

- ✘ عرف الديمقراطية المباشرة؟
- ✘ ماهي مزايا الديمقراطية المباشرة؟
- ✘ ماهي عيوب الديمقراطية المباشرة؟

المحاضرة السادسة: الديمقراطية النيابية

× اهداف المحاضرة

- × تعريف الطالب بالديمقراطية النيابية (النظام النيابي)
- × التعرف بخصائص الديمقراطية النيابية

-
- ✘ عرف الديمقراطية النيابية ؟
 - ✘ كيف تميز بين الديمقراطية النيابية والديمقراطية المباشرة؟

الديمقراطية النيابية

- × في ظل الديمقراطية غير المباشرة (النيابية) يمارس الشعب السلطة والحكم عن طريق ممثلين أو نواب أو وكلاء يتم انتخابهم من قبله ليشكلوا برلمان .
- × ومن ثم سيكون البرلمان وكليلاً أو نائباً عن الشعب ، وكل قانون أو قرار يصدر منه سيكون كأنه صادراً عن الشعب .
- × لقد نشأ هذا النوع من الديمقراطية في انكلترا التي هي بلد التقاليد النيابية البرلمانية ، وأصبح تطبيق مظاهرها معياراً لوصف النظام الدستوري الديمقراطي . وكان من أسباب انتشارها في بقية أنحاء العالم ، هي استحالة تطبيق اليات الديمقراطية المباشرة بوسائلها التقليدية في الوقت الحاضر . وان تطبيق اليات الديمقراطية غير المباشرة يؤدي غالباً الى اختيار الاصلح والأكفأ من بين المرشحين لممارسة وظائف التشريع والرقابة والحكم

✘ ما هي خصائص النظام النيابي؟

✘ أهم أركان أو خصائص الديمقراطية النيابية :

✘ 1- وجود مجلس نيابي منتخب او برلمان ، يمارس السلطة فعليا . والتي يستعيدها الشعب من خلال الانتخابات ، والنائب البرلمانى يمثل الأمة او الشعب بعد انتخابه من قبل منطقته الانتخابية .

✘ وان شرط البرلمان المنتخب ، يعنى ان لا يكون معيناً او يصل اعضاء منهم بالوراثة الى مقاعد البرلمان . فاذا كانت هنالك دولة ذات مجلسين ، الاول منتخب من قبل الشعب ويمثله ، فهو الذي يوصف بالمجلس النيابى . لذلك فان اساس النظام النيابى هو انتخاب الهيئة النيابية (البرلمان) .

✘ وشرط السلطة الفعلية للبرلمان تكمن في حق اقتراح القوانين وقرارها كتشريعات ملزمة للحكومة والافراد وحق التقرير في المسائل المالية كالميزانية والضرائب والقروض .

✘ 2- تأقيت مدة ولاية البرلمان . فلا بد من انتخاب البرلمان لمدة محددة دستوريا وبصورة دورية لضمان حق الناخبين في رقابة نوابهم وتقرير مدى حسن تمثيلهم الحقيقى لإرادته .

- × 3-عضو البرلمان يمثل الامة كلها او الشعب كله . والحكمة من ذلك هي :
- × -ضمان استقلالية النائب .
- × -ضمان تحقيق المصلحة العامة للمجتمع في جميع القوانين والقرارات الصادرة من البرلمان .
- × ولم يتحقق هذا الامر ، أي ان يكون النائب ممثلا للامة او للشعب ، الا بعد نضال طويل مارسه البرلمان ازاء مطالب الدوائر الانتخابية لأعضائه.
- × منذ تكوين النظام النيابي في انكلترا وفرنسا كانت النظرية السائدة في علاقة الناخب بالنائب هي نظرية الوكالة الالزامية التي يتلخص مضمونها بالزام النائب بتلبية مطالب ناخبيه من ابناء دائرته الانتخابية او برنامجهم والا سيتعرض للعزل من قبلهم .
- × وعلى اساس هذه النظرية يكون النواب وكلاء عن الشعب ، فيمكن محاسبتهم وابدالهم متى ما خرجوا عن حدود الوكالة ، ويستدل من ذلك أن يكون لكل مواطن جزء من التوكيل الذي يعطيه الناخبون لممثليهم ، ويتحمل الناخبون دفع مرتبات النواب من أموال الدائرة الانتخابية وجميع مصاريفهم الاخرى .
- × وبتطور النظام النيابي حل محلها نظرية الوكالة العامة للبرلمان التي تدفع النائب الى الاهتمام بمطالب المجتمع العامة ومراعاته للمصلحة العامة ، فضلا عن تحرره من تهديدات العزل التي يلوح بها ابناء دائرته الانتخابية وتوجيهاتهم ، لأنه اصبح لا يمثلها فحسب بل يمثل الامة .

✘ 4-استقلال البرلمان طيلة مدة ولايته .فطالما ان البرلمان قائم لم تنته مدة ولايته ، او لم يتم حله ، فليس للناخبين حق التدخل في عمله .

✘ تشكيل البرلمان

✘ يتم تشكيل برلمان الدولة وفقا لدستورها ، فمنها من يأخذ بتشكيل مجلس نيابي واحد كما هو الحال في لبنان (مجلس النواب) ، والكويت (مجلس الامة) . ومنها من يأخذ بتشكيل مجلسين نيابيين كما هو الحال في المملكة المتحدة (مجلس العموم ومجلس اللوردات) والولايات المتحدة الامريكية (مجلس ممثلي الشعب ومجلس الشيوخ) ، والاردن (مجلس النواب ومجلس الاعيان) والعراق (مجلس النواب ومجلس الاتحاد)

الاختبار البعدي

- ✘ ناقش الديمقراطية النيابية
- ✘ عدد خصائص النظام النيابي

المحاضرة السابعة والثامنة : الديمقراطية شبه المباشرة

- × أهداف المحاضرة
- × التعريف بالديمقراطية شبه المباشرة
- × التعريف بمظاهر الديمقراطية شبه المباشرة

-
- ✘ ما هو مفهومك للديمقراطية شبة المباشرة ؟
 - ✘ عرف الاقتراع الشعبي؟
 - ✘ عرف الاستفتاء الشعبي؟

الديمقراطية شبه المباشرة

✘ وهي نظام وسط بين الديمقراطية المباشرة والنيابية ، حيث تقوم على وجود برلمان منتخب كما هو الشأن في النظام النيابي مع احتفاظ الشعب لنفسه ببعض مظاهر السيادة يمارسها وفق وسائل معينة يحددها الدستور.

ماهي مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة؟

مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة

✘ **1 - الاقتراع الشعبي:** ويراد به قيام الناخبين بأعداد مشروع قانون يعالج مسألة محددة ثم يعرض على البرلمان لمناقشته ، وفي الغالب يشترط الدستور توقيع عدد محدد على المشروع بغية مناقشته من قبل البرلمان ، وقد لا يقدم الناخبون مشروع قانون كامل وإنما يقترحون فكرة او مضمون للموضوع المراد تشريعه ويتولى البرلمان مهمة الصياغة القانونية ، وتجد الإشارة أن الدستور لا يشترط في الاقتراح الشعبي شكلية محددة سوى شرط تقديمه من قبل مجموعة من الناخبين.

✘ **2-الاستفتاء الشعبي :** ويراد به عرض موضوع معين على الشعب لغرض معرفة وجهة النظر فيه، وللأستفتاء الشعبي صور متعددة وهي:

✘ أ. الاستفتاء من حيث الموضوع

✘ ب. الاستفتاء من حيث وجوبه

✘ ت. الاستفتاء من حيث اجرائه

✘ ث. الاستفتاء من حيث قوة الإلزام

✘ **3-الاعتراض الشعبي:** ويراد به حق الشعب في الاعتراض على قانون اقره البرلمان ، ويجب ان يقدم هذا الاعتراض من عدد محدد من الناخبين وان يقدم خلال مدة محددة . وفي حالة انقضاء المدة التي حددها الدستور للاعتراض دون استعماله فيستمر نفاذ القانون ولا يجوز الاعتراض عليه بعد ذلك.

✘ **4-اقالة الناخسن للنواب:** يجوز للناخبين عزل النائب الذي انتخبوه ، وذلك وفق الآلية التي وضعها الدستور، اذ لا يجوز اقالة النائب الا اذا طلب ذلك عدد محدد من الناخبين، ويجوز للنائب المعزول ان يرشح نفسه في الانتخابات القادمة، وفي حالة فوزه يتحمل من اقترحوا عزله مصاريف حملته الانتخابية وقد طبق هذا النظام في بعض دساتير الولايات المتحدة

✘ **5-الحل الشعبي:** ويراد به حق الشعب في حل المجلس النيابي ، ويشترط ان يقدم طلب الحل عدد محدد من الناخبين ومن ثم يعرض الامر على الشعب لأخذ رأيه. وفي حالة موافقة الشعب يحل المجلس، ويجب تحديد موعدا جديد، اما اذا رفض الشعب يعد بمثابة تجديد الثقة باعضاء المجلس النيابي ، وقد اخذ بهذا النظام في بعض المقاطعات السويسرية.

- ✘ **6- عزل رئيس جمهورية:** قد يجيز الدستور للشعب عزل رئيس الجمهورية اذا تبين له ان الرئيس ليس على قدر المسؤولية والأمانة المناطتان له، وقد اخذ بهذا النظام الدستور الألماني لسنة 1919م ، والذي اجاز عزل رئيس الجمهورية ولكن مع مراعاة الإجراءات التالية :-
- ✘ أ. ان يقدم طلب من قبل عدد محدود من الناخبين.
- ✘ ب. موافقة مجلس(الرايشستاغ) على طلب العزل بأغلبية الثلثين.
- ✘ ت. بعد اكمال الإجراءات يعرض طلب العزل على الشعب البداء رأيه فيه

الاختبار البعدي

- ✘ عرف الديمقراطية شبه المباشرة
- ✘ ميز بين الاقتراع الشعبي والاستفتاء الشعبي

المحاضرة التاسعة والعاشره : الانتخاب (تكييفه القانوني له وصوره المختلفه)

- × اهداف المحاضرة
- × تعرف الطالب بالانتخاب
- × التعرف بالتكييف القانوني للانتخاب
- × التعرف بصور قانون الانتخاب المختلفه

-
- ✘ عرف الانتخاب ؟
 - ✘ ما هو التكييف القانوني للانتخاب؟

✘ ماذا يترتب على الاخذ نظرية الانتخاب حق شخصي؟

× توزعت آراء فقهاء القانون والعلوم السياسية ، بشأن التكييف القانوني للانتخاب الى الاتجاهات الآتية :

× أولاً-الانتخاب حق شخصي :

× يرى اصحاب هذا الرأي ان الانتخاب حق مكفول لكل فرد يتمتع بصفة المواطنة ويقررون مبدأ المساواة بين الحقوق المدنية والسياسية ويستندون في ذلك الى ال مبدأ سيادة الشعب ، اذ ان السيادة هنا مجزأة بين المواطنين ، ومن حق كل مواطن له حصة في هذه السيادة ان يباشر الانتخاب وهذا حق طبيعي له لا يجوز ان يحرم منه .

× ويترتب على الاخذ بهذه النظرية نتائج مهمة وهي :

× 1- وجوب تقرير اسلوب الاقتراع العام ، وهذا يعني ان الانتخاب حق لكل فرد بصفته عضوا في الجماعة صاحبة السيادة ولا يجوز حرمان اي شخص من مباشرته الا في حالت استثنائية تتعلق بعدم الاهلية او عدم الصلاحية .

× 2- ان الانتخاب اختياري وليس اجباريا وهذا يعني ان مباشرة الحق امر جوازي، اي يجوز لصاحب هذا الحق ان يذهب الى صناديق الاقتراع او يمتنع عن ذلك .

✘ ثانياً:- الانتخاب وظيفية

✘ اي إن الانتخاب وظيفية اجتماعية وليس حقا ، ويستندون في ذلك الى مبدأ سيادة الأمة ، واستنادا لهذ المبدأ فان السيادة وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة وتعود للأمة التي هي عبارة عن شخص معنوي يختلف عن الافراد الذين يكونونه ، وتأسيسا على ذلك فان الفرد لا يمتلك جزءا من السيادة ومن ثم ليس له ان يدعي ان له حق في مباشرتها عن طريق الانتخاب، اما مباشرة الافراد للانتخاب فلا يأتي من كونهم شركاء في السيادة وانما يباشرونه كونه وظيفية اجتماعية يختارون من خلاله ممثلي الأمة لتولي مهام السلطة ومباشرة مظاهر السيادة نيابة عنهم .

✘ النتائج المترتبة على هذه النظرية

✘ 1- الاخذ بالاقتراع المقيد، اذ ان القول ان الانتخاب وظيفية والسيادة للأمة فان ذلك يعطي الحرية للأمة بان تضع الضوابط التي ترتبها في من يباشرون في هذه الوظيفة ، وهذ يعني ان الأمة حرة في توسيع قاعدة هيئة الناخبين او تضيقها وذلك من خلال وضعها شروطا محددة يجب توافرها في الناخب .

✘ 2- ان الانتخاب اجباري وليس اختياري حيث يجوز للأمة ان تجبر الافراد على مباشرة هذه الوظيفة من خلال وضعها جزاءات تفرض على من يتمتع من مباشرة الانتخاب .

✘ ثالثا-الانتخاب سلطة قانونية :

✘ نظرا للانتقادات التي وجهت للنظريتين السابقتين ، يرى البعض ان الانتخاب سلطة قانونية مقررة للناخب لا لمصلحته الشخصية ولكن لمصلحة الجماعة وهذه السلطة يتحدد مضمونها وشروط استعمالها للقانون ، وبطريقة واحدة بالنسبة لجميع الناخبين دون ان يكون لاي منهم سلطة تعديل ذلك المضمون او التغيير في شروط الاستعمال .

✘ ومع الاقرار بصحة هذا الرأي ، لا اننا نرى ان الانتخاب مكنة قانونية مقررة لمصلحة الفرد والجماعة وعليه يجب ان يكون هناك توازن وتناسب بين هاتين المصلحتين .

تكوين هيئة الناخبين

✘ اختلفت النظم الانتخابية في كيفية تكوين هيئة الناخبين وذلك وفقا لتوجه المشرع بأحدى النظريات التي سبق ذكرها وهذا ما يلاحظ بجلاء عند متابعة التطور التاريخي للانتخاب حيث كانت النظم الانتخابية في البداية تغلب مبدأ الاقتراع المقيد , ثم ادى انتشار المبادئ الديمقراطية ومطالبة الشعوب بضرورة توسيع مشاركتها في المجال السياسي الى رجحان مبدأ الاقتراع العام

أولاً: الاقتراع المقيد

- × ان الاخذ بهذا الاسلوب يتفق مع نظرية الانتخاب وظيفية ، ووفقا لهذا الاتجاه يجوز تقييد مباشرة الانتخاب ببعض القيود التي تتعلق بالكفاءة المالية أو العلمية ، كأن يشترط في الناخب ان يكون مالكا لقدر معين من المال او ان يكون من دافعي الضرائب بقدر محدد من المال او يشترط في الناخب ان يكون متعلما اي يجيد القراءة والكتابة او حاصلًا على شهادة دراسية معينة .
- × ويلاحظ في الوقت الحاضر ان معظم الدساتير في العالم تبتعد عن الاقتراع المقيد لأنه يتعارض مع مبادئ الديمقراطية .

✘ ثانيا : الاقتراع العام

✘ تنص معظم الدساتير في الوقت الحاضر على الاخذ بالاقتراع العام والذي لا يضع قيودا على المشاركة في الانتخاب ، واصبح هذا النظام هو السائد فيما بعد ، الا ان الاخذ بالاقتراع العام وعدم تقييد المشاركة في الانتخابات بشرط النصاب المالي او الكفاءة العلمية لا يعني عدم جواز تنظيمها من قبل السلطات المختصة ، لان القول بذلك يؤدي الى التطابق بين مفهومي الشعب السياسي والاجتماعي ، وهذا يعني ان للأفراد جميعا مباشرة الانتخاب بصرف النظر عن اعمارهم او صلاحياتهم العقلية او الادبية وهذا يتعارض مع المنطق السليم لذلك ان الاخذ بمبدأ الاقتراع العام لا يتعارض مع جود بعض الشروط التي تهدف الى تنظيمه والتي تتلخص بالاتي :

✘ 1- **الجنسية** :- حيث ان الانتخاب لا يباشره الا مواطنو الدولة دون الاجانب ، وهم وحدهم الذين يحق لهم الانتخاب والترشيح الى الوظائف العامة ، وتتجه بعض الدول الى التمييز بين المواطنين الاصليين والمواطنين بالتجنس ، حيث لا يجوز للمتجنس ان يباشر الحقوق السياسية لا بعد مضي مدة محددة على اكتسابه الجنسية قد تكون خمس سنوات أو اكثر .

✘ 2- **العمر** :- ان وجود هذا الشرط لا يتعارض مع مبدأ الاقتراع العام ، حيث لا يجوز ان يباشر مهمة الانتخاب الا من وصل لمرحلة من النضج العقلي والفكري تمكنه من اداء هذه المهمة بشكل افضل ، مع الاشارة الى ان هذا الشرط واجب ايضا في مباشرة الحقوق المدنية ، حيث تشتر القوانين سنا محددة حتى يتمتع الفرد بالأهلية المدنية . ونلاحظ ان الدساتير والقوانين الانتخابية تباينت في تحديد عمر الناخب فمنها من يقرر بإحدى وعشرين سنة او اكثر واخر يحددها بثمانى عشر سنة وهذا اكثر سن معمول به في كثير من دول العالم .

× 3- الاهلية :- قد تكون اهلية عقلية او ادبية ، فالأهلية العقلية هو شرط يجب ان يتوفر في من يمارس او يباشر الحقوق السياسية فلا يجوز ان يشترك في اختيار الحكام من لا يستطيع التمييز بين النافع والضار ولا يسمح له وفقا لقواعد القانون الخاص اتخاذ القرارات المتعلقة به وعليه من باب اولى الا يشارك في مهام تتعلق بمصلحة الجماعة لذلك تنص القوانين الانتخابية على حرمان المجانين والمصابين بأمراض عقلية من مباشرة الانتخاب .

× اما الاهلية الادبية فيراد بها عدم صدور حكم جنائي مخل بالشرف او حسن السمعة ضد الناخب نتيجة لارتكابه جريمة ما ، كجرائم السرقة والنصب وخيانة الامانة ، لان القيام بمثل هذه الجرائم يمس الاعتبار الادبي لمقترفيها لذلك لا يجوز ان يباشر الانتخاب الا في حالة رد الاعتبار له من خلال صدور عفو شامل او صدور امر قضائي برد الاعتبار .

× 4- الجنس :- كانت دول كثيرة تحصر الانتخاب بالذكور دون الاناث ، وكان الرأي السائد في الماضي لا يتنافى مع مبدأ الاقتراع العام الا ان التمييز بدأ بالتراجع واخذت دساتير العالم الى الاخذ بمبدأ المساواة وتقرير حق الانتخاب للذكور والاناث على السواء

انواع النظم الانتخابية

- ✘ **اولا :- الانتخاب المباشر وغير المباشر**
- ✘ الانتخاب المباشر يراد به ان ينتخب الناخبون من ينوب عنهم في تولي مهام الحكم بشكل مباشر دون وسيط.
- ✘ اما الانتخاب غير المباشر يعني ان مهمة الناخبين تنحصر في اختيار مندوبين يقومون بالنيابة عنهم في اختيار النواب والحكام .
- ✘ هذا يعني ان الانتخاب المباشر يكون على درجة واحدة ، اما غير المباشر فيكون على درجتين او اكثر .
- ✘ ويحضى الانتخاب المباشر بتأييج كبير لانه يعد التطبيق الامثل للديمقراطية النيابية ، حيث يستطيع الشعب بمفهومه السياسي من خلاله ان يختار ممثليه دون وسيط ولذلك يلاحظ ان معظم القوانين الانتخابية تاخذ باسلوب الانتخاب المباشر في الوقت الحاضر .

ثانياً:- الانتخاب افردي والانتخاب بالقائمة

- ✘ الانتخاب الفردي :- هنا تقسم البلاد على دوائر انتخابية صغيرة نسبياً حيث يقوم الناخبون باختيار نائب واحد عن كل دائرة انتخابية .
- ✘ الانتخاب بالقائمة :- تقسم البلاد على دوائر انتخابية كبيرة نسبياً في حالة الاخذ بهذا الاسلوب ويختار الناخبون عدداً محدداً من بين المرشحين في كل دائرة انتخابية وفقاً لما محدد لكل دائرة ، اي ان الناخب لا يعطي صوته لمرشح واحد وانما يختار العدد المقرر لدائرته الانتخابية .

ثالثا :- الانتخاب بالأغلبية

- × وله صورتان : الاغلبية البسيطة والتي يراد بها ان المرشح او المرشحين الذين يحصلون على اكثرية اصوات الناخبين يفوزون بالانتخابات ، اما الاغلبية المطلقة ، فتعني حصول المرشح او المرشحين على اكثر من نصف الاصوات الصحيحة المعطاة في الانتخابات اي اكثر من خمسين بالمئة ، وفي حال عدم حصول المرشحين على هذه النسبة تعاد الانتخابات مرة اخرى ويفوز فيها من يحصل على اكثرية الاصوات .
- × ويلاحظ ان الانتخاب بالأغلبية يمكن الاخذ به سواء اكان الانتخاب فرديا ام بالقائمة ، ففي حالة الانتخاب الفردي يفوز المرشح الذي حصل على اكثرية الاصوات او الاغلبية المطلقة والشيء نفسه ينطبق على الانتخاب بالقائمة .

رابعاً :- التمثيل النسبي :-

✘ يعتمد هذا الاسلوب على الانتخاب بالقائمة ، اذ
وفقا للتمثيل النسبي توزع المقاعد على القوائم
الانتخابية وفقا للثقل السياسي لكل حزب بحيث
توزع بصورة اكثر عدلا ، وللتمثيل النسبي صورتان،
الاول يكون شاملا على مستوى الدولة ، والآخر
يكون جزئيا على مستوى المناطق الانتخابية .

الاختبار البعدي

- × ماهي انواع النظم الانتخابية ؟
- × ميز بين الانتخاب النسبي والانتخاب بالأغلبية؟

الفصل الثاني : انواع النظم السياسية استنادا لمبدأ الفصل بين السلطات

الأسس الفكرية لمبدأ الفصل بين السلطات	المحاضرة الحادية عشر	انواع النظم السياسية استنادا لمبدأ الفصل بين السلطات
	المحاضرة الثانية عشر	
أنواع الحكومات (النظام البرلماني)	المحاضرة الثالثة عشر	
	المحاضرة الرابعة عشر	
النظام الرئاسي	المحاضرة الخامسة عشر	
	المحاضرة السادسة عشر	
حكومة الجمعية (النظام المجلسي)	المحاضرة السابعة عشر	
	المحاضرة الثامنة عشر	
النظام المختلط	المحاضرة التاسعة عشر	
	المحاضرة العشرون	

المحاضرة الحادية عشر الثانية عشر : الأسس الفكرية لمبدأ الفصل بين السلطات

× أهداف المحاضرة

- × تعريف الطالب بالأسس الفكرية لمبدأ الفصل بين السلطات
- × ادراك الطالب لكيفية توزيع وظائف الحكم الرئيسية

المحاضرة الحادية عشر والثانية عشر: الأسس الفكرية لمبدأ الفصل بين السلطات

✘ ما هي الأسس الفكرية لمبدأ الفصل بين
السلطات؟

الأسس الفكرية لمبدأ الفصل بين السلطات:

✘ إن المبادئ الديمقراطية الليبرالية عند ظهورها دعت للحد من السلطة الفردية للملوك، وتأمين حقوق وحرريات الأفراد، هذا مما دعا بعض المفكرين إلى صياغة النظريات الفكرية الداعية لضرورة تقسيم السلطات إلى أقسام للحد من كل تداخل السلطات فيما بينها، ولضمان عدم تعسف السلطة على حساب حريات وحقوق الأفراد.

✘ كيف يتم منع تعسف كل سلطة على حده؟

✘ بطبيعة الحال الفرد أو الهيئة الواحدة عندما تمتلك جميع أجزاء السلطة فإنها تستطيع وضع القوانين بنفسها، ومن ثم تنفيذ وتفسير ما تراه مناسباً وفق مصلحتها دون رقيب أو مانع من توقيفها، وهذه الحالة كانت موجودة في عهد الملوك الأوربيين ذوي الحكم المطلق أثناء القرن السابع والثامن عشر، مما جعل المفكرين من أمثال لوك و مونتسكيو وروسو إلى الدعوة لإقامة نظام تقوم دعائمه على فكرة الفصل بين السلطات، وتتلخص الفكرة الأساسية التي يقوم عليها مبدأ الفصل بين السلطات في ضرورة

× **توزيع وظائف الحكم الرئيسية** : التشريعية والتنفيذية والقضائية على هيئات منفصلة ومتساوية تستقل كل منها عن الأخرى في مباشرة وظيفتها حتى لا تتركز السلطة في يد واحدة فتسيء استعمالها، وتستبد بالمحكومين استبداداً ينتهي بالقضاء على حياة الأفراد وحقوقهم، ويؤكد ذلك رجال الثورة الفرنسية قالوا أن الدولة التي لا تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات تفقد أساسها الدستوري، فأول دستور وضع بعد الثورة الفرنسية في 3 كانون الأول 1972م، يكرس بصورة مطلقة وجود ثلاث سلطات منفصلة ومستقلة الواحدة عن الأخرى، ونص دستور ولاية ماسو شوسيت 1780 على أن لا تمارس الهيئة التشريعية مطلقاً سلطات الهيئتين التنفيذية والقضائية أو إحداها، وأكد منشور الفدراليين في الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة الفصل بين السلطات لمنع التعسف المطلق، المؤدي إلى إساءة استعمال كل سلطة على حدة.

× ارتبط مبدأ الفصل بين السلطات باسم الفقيه الفرنسي مونتسكيو الذي كان له الفضل في إبرازه كمبدأ أساسي لتنظيم العلاقة بين السلطات العامة في الدولة، و منع الاستبداد بالسلطة.

× وإذا كان فضل مونتسكيو في ذلك لا ينكر، إلا أن جذور المبدأ ترجع إلى زمن بعيد قبل القرن الثامن عشر بقرون عديدة، فقد كان لأعلام الفكر السياسي الإغريقي ك أفلاطون و أرسطو، دور هام في وضع الأسس الذي قام عليه مبدأ الفصل بين السلطات، إذا أوضح أفلاطون أن وظائف الدولة يجب أن تتوزع على هيئات مختلفة مع إقامة التوازن بينها لكي لا تتفرد إحداهما بالحكم، وما قد يؤدي إليه ذلك من و وقوع الاضطرابات و الثورات للتمرد على هذا الاستبداد.

× أما أرسطو فقسم وظائف الدولة إلى ثلاث، وظيفة المداولة و الأمر و العدالة، على أن تتولى كل وظيفة منها مستقلة عن الهيئات الأخرى، مع قيام التعاون بينهما جميعا لتحقيق الصالح العام، بحيث لا تتركز الوظائف في يد هيئة واحدة.

×

× و كان جون لوك أول من أبرز أهمية مبدأ الفصل بين السلطات في العصر الحديث في مؤلفه "الحكومة المدنية" الذي صدر سنة 1690 بعد الثورة الجليلية ل 1688 في إنجلترا التي أدت إلى إعلان وثيقة الحقوق سنة 1689 .

× و قسم جون لوك سلطات الدولة إلى ثلاث: السلطة التشريعية، و السلطة التنفيذية، و السلطة الاتحادية، و أكد على ضرورة الفصل بين السلطتين التشريعية و التنفيذية، بحيث تتولى كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى.

× و برر لوك هذا الفصل على أساس طبيعة عمل السلطة التنفيذية بحيث يتطلب وجودها بصفة دائمة، في حين أن الحاجة ليست دائمة إلى وجود السلطة التشريعية من ناحية، كما أن الجمع بينهما في هيئة واحدة سيؤدي حتما إلى الاستبداد و التحكم من ناحية أخرى.

× و الذي يمكن ملاحظته على أفكار لوك هو أنه لم يعر أهمية للقضاء ولم يتحدث عن استقلاله والسبب في ذلك هو أن القضاة حتى الثورة كانوا يعينون و يعزلون من الملك أما بعد الثورة فكانوا يعينون بواسطة البرلمان لكنهم لم يحصلوا على استقلال في وظائفهم.

× و ما يؤخذ على أفكاره هو أنه لم يقدم لنا إلا صورة لما كان سائدا في إنجلترا و أنه أيضا لم يقدم لنا سوى تمييزا بين الوظائف.

× (ب) عند ومونتسكيو:

× إن مبدأ الفصل بين السلطات لم يأخذ الأهمية الكبيرة التي نالها إلا بعد أن نشر مونتسكيو مؤلفه الشهير "روح القوانين" سنة 1748.

× لمعالجة المبدأ ينطلق مونتسكيو من الفكرة التي تقضي بتقسيم وظائف الدولة إلى ثلاث: تشريعية، تنفيذية و قضائية. لكن الفكرة الأساسية التي عالجهها في كتابه هي أن قد يسيء استعمال السلطة التي يتمتع به أو حتى لا ييساء استعمالها يجب بمقتضى الأمور إقامة توازن بين السلطات من غير أن يكون باستطاعة إحداها شل أعمال الأخرى عندما تمارس عملاً له علاقة بأعمال أخرى.

× و قد أحسن مونتسكيو بأهمية هذا التعاون، فقال داعياً إلى تنظيم الإجراءات الضرورية لإقامته بين السلطات التي يتوجب عليها إقامة التعاون يتم عن طريق منح كل عضو سلطة *faculté d'empêcher* وسلطة الردع *faculté de statuer* الحكم أي وسائل العمل التي من شأنها أن تمنع تنفيذ القرارات الخاطئة الصادرة عن السلطة الأخرى للوصول إلى إقامة التوازن و التعاون بين السلطات.

× ومن هنا يمكننا القول أن نظرية مونتسكيو تضمنت النقاط التالية:

- × أ- قسم السلطات العامة في الدولة إلى ثلاث، التشريعية، التنفيذية و القضائية و بين المهام الأساسية التي تضطلع بها كل سلطة.
- × ب- أكد على توزيع السلطات و فصلها بهذه الصورة أمر ضروري لأنها لو تجمعت في يد هيئة واحدة لأدى إلى الاستبداد.
- × ج- لم يتوقف مونتسكيو عند حد الفصل فقط و إنما استلزم قيام كل سلطة بمراقبة السلطات الأخرى لوقفها عند الحدود المقررة لها إذا اقتضى الأمر حتى لا تتجاوزها إلى الاعتداء على السلطات الأخرى.

الاختبار البعدي

- × ماهي المرتكزات الاساسية لنظرية مونتسكيو؟
- × عرف "الحكومة المدنية؟

المحاضرة الثالثة عشر والرابعة عشر: أنواع الحكومات (النظام البرلماني)

- × أهداف المحاضرة
- × التعرف على انواع الحكومات
- × التعرف على النظم البرلماني
- × التعرف على طبيعة العلاقة بين السلطان في النظام لبرلماني

-
- × ماهي انواع الحكومات ؟
 - × ما هو النظام البرلماني ؟
 - × ماهي طبيعة العلاقة بين المؤسسات في النظام البرلماني؟

: أنواع الحكومات

- ✘ يرى الفقه الدستوري أن للحكومات ثلاث صور
- ✘ أولا : النظام البرلماني
- ✘ ثانيا: النظام الرئاسي
- ✘ ثالثا: حكومة الجمعية (النظام المجلسي)
- ✘ رابعا: النظام المختلط

أولاً : النظام البرلماني

✘ يقوم النظام البرلماني على أساس الفصل المرن بين السلطات مع وجود تعاون وتوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ويوجد بالنظام البرلماني رئيس دولة وإلى جانبه رئيس للوزارة: رئيس الدولة يسود ولا يحكم أما رئيس الوزارة فيتولى مسؤولية الحكم. ويتكون البرلمان عادة من مجلسين.

✘ وتتميز العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية بالتعاون والرقابة المتبادلة مما يجعل النظام متسماً بالتوازن. ويبدو التعاون في إمكان مساهمة السلطة التنفيذية في عملية التشريع. إذ بينما يحظر على الرئيس الأمريكي اقتراح القوانين، يجوز للحكومة في ظل النظام البرلماني أن تقدم مشروعات قوانين البرلمان، بل إن أكثر من 90% من التشريعات في النظم البرلمانية ذات أصل حكومي.

✘ أما الرقابة المتبادلة فتظهر في حق الحكومة في حل البرلمان، وإمكان مساءلة الحكومة أمام البرلمان عن طريق السؤال والاستجواب وطرح الثقة بالحكومة وسحب الثقة منها.

✘ ويوجد في العالم اليوم عديد من الدول التي تتبنى النظام البرلماني أهمها: في أوروبا: بريطانيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والنمسا وإيطاليا ولوكسمبورج وإيرلندا وبلجيكا وهولندا والسويد والنرويج وأيسلندا والدانمارك. وفي آسيا: اليابان والهند. وفي أستراليا: أستراليا ونيوزلندا وفي أمريكا الشمالية كندا.

✘ خصائص النظام البرلماني:

- ✘ 1. ثنائية السلطة التنفيذية: من خصائص النظام البرلماني ثنائية السلطة التنفيذية، إذ يوجد رئيس دولة، سواء أكان ملكاً أم رئيس جمهورية، يسود ولا يحكم وإلى جواره يوجد رئيس وزراء يتولى مسئولية الحكم ويكون مسئولاً أمام البرلمان.
- ✘ 2. مسئولية الوزارة: تسأل الوزارة أمام البرلمان مسئولية جماعية تضامنية ومسئولية فردية. وتعتبر المسئولية التضامنية عن السياسة العامة للحكومة هي أهم ما يميز النظام البرلماني
- ✘ 3. البرلمان مكون من مجلسين غالباً: ففي إنجلترا يوجد مجلس اللوردات ومجلس العموم وكذلك الحال في أغلب الدول البرلمانية المعاصرة التي أوردنا تعداداً لها فيما سبق. غير أن وجود مجلسين بالبرلمان ليس أمراً ضرورياً لكي يعتبر النظام برلمانياً.
- ✘ 4. التوازن النظري بين السلطات: وهذا التوازن هو نتيجة المساواة بين السلطتين، كما أنه نتيجة لتبادل المعلومات وللتعاون ولتبادل الرقابة والتأثير. فالسلطة التنفيذية لا تتدخل في اختيار أعضاء البرلمان أو في تنظيمه الداخلي ولكن للسلطة التنفيذية حق دعوة البرلمان للانعقاد وحق فض دورات انعقاده. ومن ناحية أخرى للبرلمان مساءلة الحكومة عن طريق الأسئلة والاستجابات وطرح الثقة بالحكومة وسحب الثقة منها. وفي مقابل ذلك لرئيس الوزراء أو لرئيس الدولة حسب الأحوال حق حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة.

✘ هذه هي المعالم الرئيسية للنظام البرلماني الذي ازدهر في القرن التاسع عشر وكان موضع إعجاب الكثير من الكتاب الأوربيين التقليديين الذين لا يزالون يحلمون بعودة هذا النظام باعتباره نظاماً متوازناً.

✘ غير أن هذا التوازن النظري بين السلطة لم يكن مطبقاً من الناحية العملية بشكل جامد ويمكن من الناحية التاريخية أن نقول أن البرلمانية مرت بمراحل ثلاث:

✘ مرحلة البرلمانية المزدوجة المتوازنة ثم مرحلة البرلمانية التي يغلب فيها البرلمان مصحوباً بمسئولية الحكومة أمامه وأخيراً المرحلة المعاصرة وهي البرلمانية التي تسود الآن في إنجلترا ولا يمكن أن تثور في ظلها مسئولية الوزارة أمام البرلمان بسبب تكوين الحكومة الإنجليزية ودور الحزبيين السياسيين في إنجلترا.

1. **أما عن البرلمانية المزدوجة المتوازنة** فهي تلك التي سادت في ظل الملكيات غير المطلقة كان الحكم مقسماً بين قطبين سياسيين هامين هما رئيس الدولة والبرلمان، وكان التوازن هو السمة الغالبة على العلاقة بين هذين القطبين وهذه هي البرلمانية التي سادت في إنجلترا قبل حكم الملكة فيكتوريا وفي ظل ملكية يوليوز في فرنسا.

2. **وأما عن البرلمانية المطبوعة بالمسئولية الوزارية** فهي تلك التي تحددت معالمها بعد الحرب العالمية الاولى وفي ظل هذه البرلمانية كانت السلطة مركزة في يد البرلمان الذي كان يلعب أهم دور في الحياة السياسية وهذا الدور يكتسب أهمية من أن الحكومة كانت نابعة من البرلمان. فالأغلبية البرلمانية هي التي تكون تشكيل الحكومة ومن هنا كانت الحكومة مجرد لجنة منبثقة عن البرلمان.

ولا يمكن أن تستمر الحكومة في تولي مهام السلطة التنفيذية إلا إذا كانت محل رضا البرلمان لأنها مسئولة أمامه. أي أن المسئولية الوزارية أمام البرلمان كانت هي المعيار الكافي للحكم على النظام بأنه برلماني وإذا ما فقدت الحكومة ثقة البرلمان فإنها من الناحية القانونية تكون مرغمة على تقديم استقالتها.

✘ 3 . البرلمانية المعاصرة: في وقتنا الحاضر تعدت البرلمانية

هاتين المرحلتين. والمثال الواضح على ذلك هو النظام الإنجليزي، فلم تعد المسؤولية الوزارية أو التوازن بين السلطات هي معيار الحكم على النظام بأنه برلماني. ذلك أن نظام الحزبين في إنجلترا غير الوضع فالحكومة الإنجليزية هي لجنة مكونة من حزب الأغلبية داخل مجلس العموم البريطاني. ولذا فإن الحزب الحاكم يسيطر على كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية، مما يجعل هاتين السلطتين هيئة واحدة من الناحية العضوية كما أن المسؤولية الوزارية أمام مجلس العموم لا تنعقد من الناحية العملية، لأن الحزب الحاكم لن يخاطر بسحب الثقة من الحكومة حتى لا يضر بمصالح الحزب، والآن حل محل هذه المسؤولية أمام البرلمان أن يحتكم رئيس الوزراء إلى الشعب بحل البرلمان في وقت مبكر وإجراء انتخابات جديدة بحيث تصبح مساءلة الحكومة مباشرة أمام هيئة الناخبين لا أمام البرلمان.

✘ وإذا كانت النظم البرلمانية تختلف في كثير من معالمها فإن المعيار أو الجامع بينها من الناحية القانونية هو مسؤولية الوزراء السياسية أمام البرلمان فيما عدا هذا العنصر المشترك بين النظم البرلمانية هناك عدة نظم برلمانية تبعاً لعدد الأحزاب السائدة في الدولة.

✘ فإذا كان هناك حزبان سياسيان يسيطران على الحياة السياسية كما هو الحال في إنجلترا أو حزب واحد مسيطر كما هو الحال في الهند فإن الحكومة تقوم بممارسة مهمة الحكم والقيادة وهي تتمتع بقدر من الثبات ولا تكون عرضة للتهديد من جانب البرلمان الذي يتحول إلى مجلس لتسجيل الأحداث والمناقشات، أما إذا كانت هناك عدة أحزاب ليس من بينها حزب حائز على الأغلبية المطلقة داخل البرلمان فإن الحكومة ستتكون من ائتلاف بين عناصر غير متناسقة وغير ثابتة، ويرجع عدم الثبات إلى كثرة مساءلة الوزارة من جانب البرلمان وسحب الثقة منها، وهنا يبدو على العكس من الصورة السابقة أن البرلمان هو الجهاز المسيطر على الحياة السياسية. والمثال على هذا نظام الجمهورية الرابعة في فرنسا.

المحاضرة الخامسة عشرة والسادسة عشر: النظام الرئاسي

× أهداف المحاضرة

× التعرف على النظام الرئاسي

× التعرف على طبيعة العلاقة بين المؤسسات في
النظام الرئاسي

✘ ماهي خصائص النظام الرئاسي؟

ثانياً: النظام الرئاسي

- × تأثر واضعو الدستور الأمريكي 1787 بكتابات لوك ومونتسكيو، وكان تفسيرهم لمبدأ الفصل بين السلطات على أنه يعني الفصل المطلق بين السلطات وعلى ذلك أرسى الدستور الأمريكي مبدئين : مبدأ الاستقلال العضوي لكل سلطة، ومبدأ التخصيص الوظيفي.
- × ويقصد بالاستقلال العضوي أن تكون كل سلطة من سلطات الدولة الثلاث، السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، مستقلة عن السلطتين الأخرين، وخاصة في مجال التكوين والحل. فرئيس الولايات المتحدة ينتخب بواسطة الشعب ولا يمكن مساءلته أمام البرلمان. والكونجرس يتم اختيار أعضائه من الشعب ولا يملك الرئيس الأمريكي حل البرلمان.
- × أما التخصيص الوظيفي فيقصد به أن تختص كل سلطة من السلطات الثلاث بوظيفة معينة بذاتها. فلا يجوز لأي سلطة أن تجاوز وظيفتها إلى غيرها مما يدخل في اختصاص سلطة أخرى.
- × إن الاستقلال العضوي والتخصيص الوظيفي لا يعني عدم التعاون في أداء الوظائف، فكل سلطة تتعاون مع الأخرى في أداء الوظيفة المعهود بها إليها وقد نما هذا التعاون مستقلاً عن النصوص القليلة الموجودة في دستور سنة 1787، والتي لم تشتمل إلا على عناصر ضئيلة متعلقة بالتعاون الوظيفي.

خصائص النظام الرئاسي:

1. وحدة السلطة التنفيذية: يعهد بالسلطة التنفيذية إلى شخص واحد هو الرئيس الأمريكي الذي يجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ويساعد الرئيس عدة من السكرتيرين، وهم يقابلون الوزراء في النظام البرلماني، إلا أنهم لا يملكون سلطة في إصدار القرارات. ويستمد الرئيس سلطاته من كونه منتخباً من الشعب في مجموعته، ونتيجة لذلك فهو يتمتع بمركز قوي. وهو مستقل عن الكونجرس الذي لا سلطة له في اختياره، كما أنه لا يملك مساءلته سياسياً.

2- يعين الرئيس السكرتيرين ويعزلهم، كما أن السكرتيرين لا يكونون مجلس وزراء مستقل عن الرئيس. ومن ناحية أخرى ليس للسكرتيرين حق أن يكونوا أعضاء بالكونجرس؛ إذ لا يجوز الجمع بين سكرتارية الوزراء وعضوية البرلمان أي الكونجرس بمجلسيه مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

✘ 3. للرئيس أن يقترح قانوناً وخاصة في رسالته السنوية التي يوجهها إلى الكونجرس، والتي تعتبر بمثابة برنامج تشريعي للسنة التالية، ولكن البرلمان يستطيع أن يرفض اقتراح الرئيس حتى لو تعلق الأمر بالميزانية، ولا يملك الرئيس وسيلة لإجبار الكونجرس على الموافقة على اقتراحاته.

✘ 4. لا يملك الكونجرس أن يحرك مسؤولية الرئيس السياسية أو مسؤولية أي من الوزراء أي السكرتيرين. وفي مقابل ذلك لا يملك الرئيس حل الكونجرس.

× 5 . تتخصص كل سلطة في الوظيفة المعهود بها إليها: فالسلطة التنفيذية يتولاها الرئيس. وكل المهام التشريعية يتولاها الكونجرس، أي أن التخصص الوظيفي هو المبدأ العام. هذا مع مراعاة أن هناك استثناءات على هذا المبدأ وهذه الاستثناءات بعضها تجد مصدرها في الدستور نفسه مثل حق الفيتو الممنوح للرئيس في مواجهة القوانين التي وافق عليها الكونجرس وحق مجلس الشيوخ في الاعتراض على تعيين كبار الموظفين الفيدراليين. وهناك استثناءات نبعت من التطبيق العملي مثل حق الرئيس في اقتراح التشريعات عن طريق رسائل يبعث بها إلى الكونجرس.

الاختبار البعدي

- ✘ ما هو النظام الرئاسي ؟
- ✘ ماهي خصائص النظام الرئاسي؟
- ✘ ماهي طبيعة العلاقة بين المؤسسات في النظام الرئاسي؟

المحاضرة السابعة عشر والثامنة عشر : حكومة الجمعية (النظام المجلسي)

- × اهداف المحاضرة
- × التعرف على حكومة الجمعية
- × التعرف على نشأة حكومة الجمعية
- × التعرف على خصائص النظام المجلسي

-
- ✘ عرف النظام المجلسي ؟
 - ✘ عدد خصائص النظام المجلسي

× حكومة الجمعية يقوم هذا النظام على تركيز السلطتين التشريعية و التنفيذية استنادا إلى فكرة وحدة السيادة في الدولة.

× و يمكن حصر خصائص هذا النظام في ناحتين:

× 1. تبعية الهيئة التنفيذية للسلطة التشريعية : باعتبار هذه الأخيرة ممثلة الشعب، و نظرا لصعوبة مباشرتها مهام السلطة التنفيذية بنفسها فإنها تختار لجنة تنفيذية من بين أعضائها، لهذا الغرض و بالتالي فإن الهيئة التنفيذية تكون خاضعة للجمعية النيابية تعمل تحت إشرافها ورقابتها و هي مسؤولة أمامها.

× 2 . عدم تأثير الهيئة التنفيذية على السلطة التشريعية :مادامت الهيئة التنفيذية بنفسها تابعة للسلطة التشريعية فإنها لا تملك نحوها أية حقوق كحق حل البرلمان أو دعوته للانعقاد أو تأجيل اجتماعه.

× و في الوقت الحالي يمكن القول أن نظام حكومة الجمعية له تطبيق وحيد في الديمقراطيات الغربية هو النظام السياسي في سويسرا.

✘ النظام السياسي في سويسرا :

✘ دولة اتحادية مكونة من 7 مقاطعات و 30 نصف مقاطعة، و تقرر هذا الاتحاد بصفة رسمية 1848، بعد انتهاء الحرب الأهلية التي دامت سنتين تغلب فيها الأنصار الذين كرّسوا أفكارهم في دستور 1848، و تعتمد سويسرا مبدأ الحياد الدائم.

✘ و تتميز سويسرا بأنها تطبق الديمقراطية شبه المباشرة، بشكل واسع مع تطبيق بقايا الديمقراطية المباشرة في 3 مقاطعات صغيرة. و في المجال السياسي تأخذ بنظام حكومة الجمعية الاتحادية (الفدرالية)، و المجلس الاتحادي أو الفدرالي.

1 × — الجمعية الاتحادية (الفدرالية) البرلمان:

× تتكوّن من مجلسين هما:

× أ- المجلس الوطني:

× يمثل شعب الاتحاد على أساس نائب واحد لكل 25 ألف مواطن، و ينتخب هذا المجلس لمدة 4 سنوات وفقا لنظام التمثيل النسبي و يبلغ عدد أعضائه 200 نائبا.

× ب- مجلس المقاطعات أو الولايات أو الدويلات:

× يمثل هذا المجلس المقاطعات بمعدل نائبين لكل مقاطعة و نائب واحد لكل نصف مقاطعات و هذا بغض النظر عن الكثافة السكانية.

× 2 — اختصاصات الجمعية العامة:

× يتولّى بالإضافة إلى سن القوانين المهام الآتية:

× — انتخاب المجلس الفدرالي

× — انتخاب رئيس الاتحاد.

× — تعيين أعضاء المحكمة الفدرالية.

× — تعيين قائد الجيش.

× — حل الخلافات المتعلقة باختصاصات

السلطات الاتحادية

المجلس الاتحادي الفدرالي:

✘ يتولى هذا المجلس مهام السلطة التنفيذية و هو يتألف من 7 أعضاء
تنتخبهم الجمعية الاتحادية بالأغلبية المطلقة لمدة 4 سنوات كما تنتخب
من بينهم رئيساً للاتحاد لمدة سنة فقط غير قابلة للتجديد مباشرة يقوم
رئيس المجلس الاتحادي بوظيفة رئيس الدولة إلا أن سلطاته شرفية فقط
فهو لا يتميز عن بقية أعضاء المجلس الفدرالي.

✘ - صلاحيات المجلس الاتحادي:

- ✘ أ. يمارس هذا المجلس السلطة الحكومية بصفة جماعية و لا يستطيع
الاجتماع إلا بحضور 4 من أعضائه و يتولى كل عضو وزارة من الوزارات.
- ✘ ب. بإمكان المجلس تقديم مشاريع قوانين و كذلك تقديم تقارير بناء على
طلب من الجمعية الاتحادية.
- ✘ ج. نشير إلى أن الجمعية الاتحادية لها الحق في توجيه الأسئلة و
الاستجواب إلى أعضاء المجلس الاتحادي و في حالة سحب الثقة منه
فإنه لا يقدم استقالته و لكن هو ملزم بأن يعدل سياسته طبقاً لرغبة
الجمعية الاتحادية.

✘

التقسيم من جهة ممارسة السيادة:

- × **السيادة** هي قدرة استعمال السلطة المادية في الإقناع أو القهر داخل المجتمع السياسي لتنظيم شئونه المختلفة، ويندرج تحت هذا النوع أنظمة عديدة من الحكومات التي عرفت قديما وحديثا على شكل ملكية كانت أم جمهورية ذات مضمون ليبرالي أو كلي، بشكل مؤقت أو دائم، فتوجد أربع نماذج رئيسية حيث مصدر سلطتها غير الانتخابات وهي:
- × **• نظام الحكم الفردي:** يقصد به تركيز السلطة أو السيادة في هذا النظام بيد الفرد ملكا كان أو رئيس جمهورية مكرس سلطته في وثيقة أم لا، فالسيادة تعود للفرد الواحد يمارسها حسب مشيئته، وهذا النوع من النظام عرف سابقا حيث أن سلطة الملك مستمدة من فكرة الحق الإلهي أو التفويض الإلهي، عرف عن لويس الرابع عشر بأن الدولة تعود له "الدولة هي أنا"
- × **• النظام الثوري أو الانقلابي:** ويقصد به سلطته تسمد من خلال الثورة أو الانقلاب فلا تعتمد على الانتخابات في ممارسة السلطة.
- × **• نظام حكم الأقلية:** هذا وسيط بين حكم الفرد وحكم الجماعة تقوم فئة قليلة بممارسة السلطة عن الآخرين في حصرها بين يديها، لتسيير أمور المجتمع وحكم الأقلية سابق على حكم الديمقراطية.

الاختبار البعدي

- × عرف النظام المجلسي
- × عدد خصائص النظام المجلسي
- × ناقس نظام الحكم في سويسرا

المحاضرة التاسعة عشر والمحاضرة العشرون : النظام المختلط

- × اهداف المحاضرة
- × تعريف الطالب بمفهوم النظام المختلط
- × تعريف الطالب بسلطات النظام المختلط

-
- ✘ عرف النظام المختلط
 - ✘ ماهي صلاحيات الرئيس في النظام المختلط

المحاضرة التاسعة عشر والمحاضرة العشرون : النظام المختلط

- ✘ - خصائص النظام المختلط : يقصد بالنظم المختلطة هي تلك النظم التي تجمع بين خصائص أو سمات النظامين السابقين (البرلماني والرئاسي) ، فضلاً عما يتسم به من خصائص تميزه هذين النظامين، ومن تلك الخصائص:
 - ✘ 1. ثنائية المؤسسة التنفيذية: إذ تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.
 - ✘ 2. إختصاصات رئيس الجمهورية - المنتخب من قبل الشعب - واسعة جداً ، فهي أوسع من اختصاصات نظيره في النظام الرئاسي، فهي اختصاصات تنفيذية وتشريعية في الظروف الاعتيادية وفي الظروف الاستثنائية.
 - ✘ 3. رئيس الجمهورية هو رئيس المؤسسة التنفيذية (رئيس الحكومة) مع وجود رئيس مجلس وزراء ووزراء مسؤولون أمام الرئيس ومسؤولون أمام الجمعية الوطنية.
 - ✘ 4. مع وجود رقابة للبرلمان على الحكومة لكنها أضيق مما عليه في النظام البرلماني.

✘ **ثانياً- النظام السياسي المختلط في فرنسا**: يُعد النظام السياسي الفرنسي الحالي من أبرز نماذج تلك النظم، ومع أن هذا النظام قد أثبت نجاحاً وأخذت به دول أخرى ومنها روسيا الاتحادية على وفق دستور عام 1993م ودول أوروبية وعربية عدة منها تونس ومصر قبل عام 2011م، كما تم إقرار هذا النظام على وفق دستوري عام 2014 في الدولتين المذكورتين، كما كانت الجزائر ومازالت تطبق هذا النظام، ولما كان النظام الفرنسي هو أول من طبق هذا النموذج، لذا سنتعرض لأبرز مؤسساته على النحو الآتي:

✘ **1- المؤسسة التنفيذية:**

✘ جاء الدستور الفرنسي الصادر عام 1958م والمعدل عام 1962 والمسمى بـ(دستور ديغول) نسبة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية الخامسة ومؤسسها (شارل ديغول) ليخُرج النظام السياسي في فرنسا من النموذج البرلماني باتجاه النموذج المختلط.

✘ وعلى ذلك فإن المؤسسة التنفيذية في فرنسا أضحت تتكون من فرعين هما: رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

❖ **أ- رئيس الجمهورية:** على الرغم من احتفاظ النظام الفرنسي في عهد الجمهورية الخامسة بإحدى أهم خصائص النظام البرلماني الذي كان سائداً في عهد الجمهورية الرابعة قبل عام 1958م، ألا وهي ثنائية المؤسسة التنفيذية-رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء- إلا أن الدستور الفرنسي (الديغولي) كان قد رجح كفة رئيس الجمهورية، لابل أضحي الأخير الركن الأساس في النظام السياسي، فقد منحه الدستور المذكور اختصاصات واسعة منها اعتيادية وأخرى استثنائية، **أما الاختصاصات الاعتيادية فهي كما يأتي:**

- ❖ تعيين رئيس الوزراء والوزراء بناءً على اقتراح الأول، وترأس اجتماعات مجلس الوزراء أو تفويض رئيس الوزراء بذلك، ويوقع الرئيس على قرارات مجلس الوزراء.
- ❖ يصادق على مشاريع القوانين التي يقرها البرلمان، وله أن يعيدها إليه طالباً إعادة النظر فيها، ويدعو البرلمان إلى عقد دوره استثنائية مفتوحة ويأمر بفضها.
- ❖ لرئيس الجمهورية الحق في حل البرلمان بقرار منفرد (أي بدون طلب من رئيس الوزراء).
- ❖ تقديم اقتراح لتعديل الدستور للبرلمان.
- ❖ طرح مشروع قانون على الشعب مباشرة للاستفتاء فيه دون المرور بالبرلمان، أو مجلس الوزراء.

✘ وقد نصت المادة (16) من الدستور الفرنسي النافذ على اختصاصات

استثنائية يمارسها رئيس الجمهورية في الظروف الاستثنائية ، ففي حالة وجود تهديد ضد النظام، أو الأراضي الفرنسية، أو ما يعيق تنفيذ الالتزامات الدولية أو توقف عمل المؤسسات الدستورية لسبب ما، ومن هذه الاختصاصات ما يأتي:

❖ منح الرئيس حق التشريع في الظروف الاستثنائية وذلك عن طريق إصدار قرارات لها قوة القانون بالتشاور مع رؤساء الوزراء والجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ وأعضاء المجلس الدستوري.

❖ كما خولت المادة المذكورة رئيس الجمهورية اتخاذ جميع الوسائل الضرورية التي تقتضيها الظروف الاستثنائية على أن يبلغ الشعب بذلك، سوى عدم جواز حل البرلمان في تلك الظروف.

✘ ولما كانت تلك الاختصاصات الواسعة-الاستثنائية منها على وجه الخصوص- التي منحت لرئيس الجمهورية قد أقرت دستورياً، وهي صلاحيات تنفيذية وتشريعية، لذا هناك من أطلق على هذه الممارسة بأنها (**ديكتاتورية دستورية**)، في حين وصفها البعض الآخر بأنها (**ديكتاتورية مؤقتة**)، وذلك كونها تنتهي حال انتهاء ظروفها وانتفاء أسبابها.

× **ب- مجلس الوزراء:** يتكون مجلس الوزراء من رئيس الوزراء والوزراء، يتم تعيين الأول من قبل رئيس الجمهورية، ويمكن أن يكون من خارج البرلمان، ويعد هذا الأمر خروجاً عن النظام البرلماني الذي يشترط تكليف رئيس الدولة لزعيم الحزب أو الكتلة البرلمانية الأكبر، ومع ذلك يكون الرئيس الفرنسي ملزماً بهذا الاختيار بالحصول على موافقة الأكثرية البرلمانية، وذلك بفعل كون مجلس الوزراء (الحكومة) مسؤولاً أمام البرلمان (الجمعية الوطنية).

× ومن أجل التصويت بسحب الثقة من الحكومة من قبل الجمعية الوطنية ينبغي أن يتقدم 10% من نواب الجمعية بمشروع القرار، وكي يتم إقرار المشروع ينبغي أن يحضراً بأغلبية أصوات أعضاء الجمعية المطلقة (50%+1)، وعلى ذلك يفقد رئيس الحكومة منصبه، ومن ثم على رئيس الجمهورية تكليف مرشح آخر

× يحضراً بثقة الجمعية الوطنية، وفي حال لم يتم إقرار المشروع، لا يحق لهؤلاء النواب تقديم مثل هكذا مشروع طوال المدة النيابية.

× أما الوزراء فيتم تعيينهم وإقالتهم من قبل رئيس الجمهورية بناءً على اقتراح من رئيس الوزراء، ولكن لم يتطرق الدستور الفرنسي إلى وجوب كون الوزراء من نواب البرلمان كما هو الحال في بريطانيا، ولا بوجوب اختيارهم من خارجه كما هو الحال في الولايات المتحدة الأميركية، وفي حالة اختبار أحد النواب فعليه أن يقدم استقالته من البرلمان، وربما يعد ذلك تأكيداً على مبدأ الفصل بين السلطات.

× وعلى الرغم مما يمتلكه رئيس الوزراء من سلطة على وزرائه، فهو الذي يتولى مهمة تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين بتفويض من رئيس الجمهورية، كما يمارس السلطة التنفيذية بشكل مباشر، لكن دوره يبقى ثانوياً بحكم هيمنة رئيس الجمهورية على تلك السلطة، فهو الذي يرأس جلسات مجلس الوزراء، وحتى في حالة تفويض هذه المهمة، أو غيرها إلى رئيس الوزراء فإن القرار الأول والأخير يعود له، وبالمحصلة يعد رئيس الوزراء مسؤولاً أمام رئيس الجمهورية وبذات الوقت فهو مسؤول أمام البرلمان (الجمعية الوطنية).

× - المؤسسة التشريعية (البرلمان):

× تتكون المؤسسة التشريعية (البرلمان الفرنسي) من مجلسين، هما مجلس النواب (الجمعية الوطنية) ومجلس الشيوخ، ويعقد البرلمان بمجلسيه دورتين اعتياديتين في السنة:

× **أ. مجلس النواب (الجمعية الوطنية):** يبلغ عدد أعضاء مجلس النواب (الجمعية الوطنية) (577) عضواً - حسب انتخابات عام 2012م -، يُنتخبون لمدة خمس سنوات من قبل عموم الناخبين في البلاد بصورة مباشرة وبطريقة التصويت الفردي وبالأغلبية في جولتين، فكل دائرة انتخابية تنتخب نائباً واحداً بشرط حصوله على أغلبية الأصوات المطلقة، وفي حال عدم حصول أي مرشح على تلك النسبة يفوز في الجولة الثانية من يحتل المرتبة الأولى من بين المرشحين المتنافسين.

× وعلى الرغم من اشتراك الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ في ممارسة تشريع القوانين بمعظم مراحلها، إلا أن الأولى تتفوق على الأخير كونها تستطيع معارضة القانون قبل إقراره في حين إن مجلس الشيوخ لا يمتلك مثل هذا الحق في حال طلبت الحكومة من الجمعية تمرير القانون، كما إن الجمعية الوطنية هي التي تتولى وحدها مهمة مراقبة الحكومة وإجبارها على الاستقالة بالتصويت على هذا الأمر بالأكثرية المطلقة.

× كما تتشكل في الجمعية - على وفق ما ورد في المادة 43 من الدستور الفرنسي - ستة لجان دائمة متخصصة وتضم كل أعضائها، وتتولى تلك اللجان مهمة الإعداد للموضوعات التي يجري طرحها في اجتماعات الجمعية الوطنية.

× **ب. مجلس الشيوخ:** يبلغ عدد أعضاء مجلس الشيوخ (348) شيخاً- منذ انتخابات 2011م- ينتخبون لمدة ست سنوات وبصورة غير مباشرة من قبل الناخبين، على درجتين أو ثلاث درجات، إذ تضم هيئة الناخبين في نطاق المحافظة- كونها الوحدة الإدارية الأساسية في فرنسا- النواب والمستشارين العاميين، ومندوبي المجالس البلدية، ويجري الانتخاب في المحافظات التي تمتلك ثلاثة مقاعد فأكثر، بطريقة التمثيل النسبي وبحسب قاعدة المعدل الأقوى، أما في المحافظات الأخرى ذات المقعد الواحد، أو المقعدين بسبب قلة عدد سكانها عن الصنف الأول، فيجري انتخاب ممثليها بطريقة التصويت بالأغلبية وفي جولتين، ويشارك هذا المجلس في مهمة مناقشة مشروعات القوانين المعروضة من قبل الجمعية الوطنية ويمكن أن يقترح بعض التعديلات عليها، بل وحتى اقتراح تعديل الدستور.

× **ت. المجلس الدستوري:** نصت المادة (56) من الدستور الفرنسي على أن يتكون المجلس الدستوري من تسعة أعضاء يُعين ثلثهم رئيس الجمهورية، كما يعين كل من رئيس مجلس الشيوخ والنواب الثلثين الباقيين بالتساوي، ومدة بقاء هؤلاء الأعضاء تسع سنوات غير قابلة للتجديد، كما يضم هذا المجلس رؤساء الجمهوريات السابقين، ويرأسه مستشار يعينه رئيس الجمهورية، ويتم تجديد ثلث أعضاء هذا المجلس كل ثلاث سنوات.

× ويبدو هذا المجلس وكأنه هيئة ذات طابع سياسي بسبب تشكيلات التعيين، ولكنه ذو صفة قضائية وقانونية إلى حد كبير، وذلك لأنه يمارس اختصاص الرقابة على دستورية القوانين والمعاهدات والنظم الصادرة عن المجالس المحلية، ويقوم بمهمة الإشراف على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وكذا الاستفتاءات، كما يقوم بعملية البت في صحة عضوية النواب وأعضاء مجلس الشيوخ.

الاختبار البعدي

- × مما تتكون السلطة التشريعية
- × ماهي صلاحيات رئيس الجمهورية

الفصل الثالث : الدولة القانونية

العنوان الفرعي	المحاضرات	العنوان الرئيسي
مفهوم الدولة القانونية واسس تأسيسها	المحاضرة الحادي والعشرين	الفصل الثالث : الدولة القانونية
	المحاضرة الثانية والعشرون	
ضمانات الدولة القانونية	المحاضرة الثالثة والعشرون	
	المحاضرة الرابعة والعشرون	
	المحاضرة الخامسة والعشرون	

المحاضرة الحادي والعشرون : مفهوم الدولة القانونية

- × أهداف المحاضرة
- × تعريف الطالب بالدولة القانونية
- × تعريف الطالب بأسس تأسيس الدولة القانونية

✘ عرف الدولة القانونية ؟

مفهوم الدولة القانونية

- ✘ إن مبدأ المشروعية يرتبط بمفهوم الدولة القانونية، لذا لا بد من تحديد مفهوم الدولة القانونية والعناصر التي تقوم عليها قبل التعرض لبيان ماهية مبدأ المشروعية.
- ✘ أولاً : مفهوم الدولة القانونية
- ✘ يقصد بالدولة القانونية خضوع الدولة للقانون . ويتحقق خضوع الدولة للقانون من خلال التزام السلطات العامة في الدولة بأحكام القانون، فالسلطة التشريعية وهي تضع القواعد القانونية ينبغي ألا تخالف أحكام الدستور وإلا عدت هذه القواعد غير دستورية، ويمكن الطعن بدستوريتها أمام المحكمة المختصة إذ يوجد في بعض البلدان ومنها العراق (دستور عام 2005) محكمة دستورية تختص بالفصل في دستورية القوانين . و بالنسبة للسلطة القضائية يتطلب أن تأتي الأحكام الصادرة من جهات القضاء التابعة لها متفقة مع أحكام القانون وبخلاف ذلك يستطيع الأفراد منازعة صحة هذه الأحكام بطريق أو أكثر من طرق الطعن المعروفة . وأخيراً بالنسبة للسلطة التنفيذية والتي تعد من أشد السلطات خطراً على حقوق وحرية الأفراد ينبغي أن تأتي القرارات الصادرة منها متفقة مع أحكام القانون وإلا عدت غير مشروعة جديراً بالإلغاء .
- ✘ وتجدر الإشارة إن مفهوم الدولة القانونية اكتسب أهمية استثنائية في العصر الحديث، ذلك إن المجتمعات في القدم عاشت ولفترة طويلة من الزمن تحت مفهوم نظرية الحق الإلهي التي يكون بمقتضاها الحاكم مفوضاً من الإله لا يسأل عما يفعل .

أساس خضوع الدولة للقانون

× ان تمتع الدولة بالسيادة وتميزها عن الافراد والمنظمات الموجودة في المجتمع لا ينفي وجود الشخصية القانونية للدولة وفقا للراي السائد في الفقه التقليدي شأنها في ذلك شأن الاشخاص المعنوية الأخرى ويترتب على ذلك ضرورة عدم الخلط بين الدولة و الاشخاص الذين يعملون باسمها (الحكام) لان هؤلاء يباشرون مظاهر السلطة نيابة عن الدولة ولايمكن ان يكونوا هم الدولة . والسلطة التي يباشرها الحكام تتميز بعدة خصائص اهمها حيابة الدولة لقوة الأرقام المادي في المجتمع مما يمكنها من ضمان تنفيذ اوامرها . حيث ان الدولة هي التي تملك وحدها القوات المسلحة واجهزة الأمن ولا يمكن ان تسمح بوجود قوة منافسة لها . وكذلك من خصائص سلطة الدولة اتسامها بالسيادة . ويراد بذلك انها سلطة سياسية عليا تتبع من ذات الدولة وقادرة على ان تنظم نفسها وتفرض اوامرها ولا تخضع لغيرها سواء في الداخل او الخارج . والسلطة عند قيامها بمختلف نشاطاتها في المجتمع تعتمد القواعد القانونية كوسيلة لتنظيم علاقات الافراد بعضهم بالبعض الاخر . وكذلك لتنظيم علاقة الدولة بالافراد .

✘ إضافة الى تنظيم العلاقة بين السلطات الدولة المتعددة . واذا كان القانون من صنع السلطات التي تنوب عن الجماعة في مباشرة مظاهر السيادة . فالسؤال الذي يثار هل تخضع السلطة للقانون عند مباشرتها مظاهر السيادة ؟ اي وجوب التزام من يباشرون السلطة احكام القواعد القانونية القائمة والعمل في نطاقها .

✘ وهناك شبه اجماع في الوقت الحاضر الى ضرورة ان تكون ممارسة السلطة في اطار القواعد القانونية النافذة . وان اية مخالفة لهذا الاتجاه تعد خرقاً للقواعد القانونية وتشكل انتهاكاً لمبدأ المشروعية . ولأجدال في صحة ذلك الرأي الا ان البعض يتساءل عن اساس صحته ، اي البحث عن الحجة او السند الذي يلزم السلطة التقيد بالقواعد القانونية ونعت اي عمل من قبلها مخالف لذلك بالبطلان وعدم المشروعية .

✘ لقد بذل المفكرون جهود مضمينة في البحث عن هذا السند او الاساس وتعددت النظريات التي كتبت في ذلك ومن اهم تلك النظريات :

✘ **1- نظرية القانون الطبيعي :** تقوم هذه النظرية على اساس وجود مبادئ سامية منبثقة عن العقل البشري القويم وبمقتضاها نحكم ان التصرف ظالم او عادل طبقا لاتفاقه مع المعقول .ولما كانت هذه المبادئ متفقة مع الحقائق الطبيعية فهي تسبق وجود الدولة وتعلوا على القوانين الوضعية .وعلى المشرع ان يهتدي بمبادئ القانون الطبيعي عند سن التشريعات .

✘ **2- نظرية التحديد الذاتي :** يرى انصار هذه النظرية ان الدولة هي التي تنشئ القواعد القانونية ولكن عليها ان تلتزم وتتصرف في حدودها لان القانون ملزم للفراد والدولة على سواء ، وهي بذلك تحدد سلطانها بارادتها الذاتية . وهذا التحديد الذي تقوم به الدولة تحتمه مصلحتها اذ بدونه تسود الفوضى ويحل الاستبداد محل حكم القانون .

× **3- نظرية التضامن الاجتماعي :** وضع هذه النظرية الفقيه (ديجي) وتقوم على ان الانسان اجتماعي بطبعه ومن ثم لا يستطيع العيش الابجتماعية لانه يشعر بحاجته الى الجماعة ولكن ذلك لا يلغي شعوره بكيانه الذاتي المستقل فللفرد ميول ومطالب خاصة لا يمكن تحقيقها الا من خلال الجماعة . اي هناك تضامن اجتماعي قائم بين الافراد واسباس هذا التضامن يعود الى وجود حاجات مشتركة بين الافراد لا يمكن تحقيقها الا من خلال حياة مشتركة . وتأسيسا على هذا التضامن ومن اجله تقوم الدولة كحقيقة اجتماعية . والقواعد القانونية وفقا لراي دي جي تقوم على صفتين اجتماعية وفردية ، فهي اجتماعية وجدت لتنظيم روابط الانسان في المجتمع وهي فردية لان ضمير الفرد يشتمل عليها .

× هذه هي اهم النظريات التي حاولت معالجة تقييد سلطة الدولة في نطاق القواعد القانونية القائمة . ويبدو لنا ان هذه المسألة في غاية الصعوبة والتعقيد مع اهميتها الكبيرة للأفراد ، لان عدم السلطة بالقانون قد يؤدي الى هدر حقوق الافراد وحررياتهم .

الاختبار البعدي

- ✘ ماهي نظرية التضامن الاجتماعي
- ✘ ماهي نظرية القانون الطبيعي

المحاضرة الثالثة والعشرون والرابعة والعشرون والخامسة والعشرون: ضمانات الدولة القانونية

✘ اهداف المحاضرة

✘ تعريف الطالب ب ضمانات تأسيس دولة قانونية
الاليات الدستورية في تحقيق الدولة القانونية
اهمية الراي العام في تأسيس الدولة القانونية

-
- ✘ ماهي ضمانات تأسيس الدولة القانونية
 - ✘ ماهو دور الراي العام في ضمان تطبيق الولة القانونية

ثانيا : ضمانات الدولة القانونية

- ✘ لكي نكون أمام دولة قانون لابد من تحقق مجموعة من العناصر تتمثل بما يلي :
- ✘ 1- وجود دستور .
- ✘ 2- الفصل بين السلطات.
- ✘ 3. الرقابة على دستورية القوانين
- ✘ 4. استقلال القضاء
- ✘ 5. خضوع اعمال الادارة للرقابة القضائية .
- ✘ 6. كفالة حق التقاضي .
- ✘ 7. الرأي العام

× **1- وجود دستور :** بعد وجود قواعد دستورية الركيزة الأساسية في تحقيق مفهوم الدولة القانونية، فالدستور يهتم بتنظيم القواعد التي تتعلق بشكل الدولة والسلطات العامة فيها (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية) وكيفية ممارستها للسلطات، وحدود اختصاص كل منها وبالتالي فإن السلطات العامة في الدولة ستكون هنالك حدود فاصلة بين اختصاص كل منها ويترتب على ذلك انتفاء اعتداء سلطة على سلطة أخرى لان بذلك يكون عملها غير دستوري ويستوجب الإلغاء.

× **2-وجود تنظيم للرقابة القضائية :** لكي تكتمل عناصر الدولة القانونية لابد من وجود رقابة على أعمال السلطات في الدولة ، إذ لا يكفي تكريس مفهوم الدولة القانونية نظريا (عن طريق النصوص القانونية) . وإنما يتطلب إضافة إلى ذلك أن يتجسد ذلك عملا وواقعا، ويتحقق ذلك عن طريق الرقابة على أعمال السلطات العامة، وتتخذ هذه الرقابة صورا مختلفة فهي قد تكون سياسية وإدارية وقضائية ولكن الإجماع منعقد على ان الرقابة القضائية هي أكثر أهمية في حماية مبدأ المشروعية كونها تمارس من قبل جهة تتمتع بالاستقلال والحياد، فضلا عن النتائج التي تترتب عليها من إلغاء التصرف غير مشروع أو التعويض عنها .

× **3- الأخذ بمبدأ التدرج القانوني :** من المعروف في كل نظام قانوني انه توجد مجموعة من القواعد القانونية وهذه القواعد القانونية لاتقف في مستوى واحد، وتبعا لذلك تأتي القواعد الدستورية في قمة الهرم ،ثم تليها القواعد القانونية الصادرة من السلطة التشريعية (التي يؤسسها الدستور) ثم تأتي القواعد اللائحية أو القرارات التنظيمية التي تصدرها السلطة التنفيذية وهكذا . ويترتب على هذا التدرج ضرورة احترام القاعدة القانونية الأدنى للقاعدة القانونية الأعلى وإلا فقدت أساس مشروعيتها .

× **4 مبدأ الفصل بين السلطات :** لوجود دولة قانون لابد أن يكون هنالك فصل بين السلطات العامة الثلاث - ويقصد بالفصل الفصل من الناحية الشكلية أي أن يكون لكل سلطة هيئات خاصة بها، ويمكن في هذا المجال تصور أهمية مبدأ الفصل بالنسبة للدولة القانونية في افتراض اندماج السلطات أو على الأقل اثنين منها وما يترتب على ذلك من نتائج ،فعلى سبيل المثال لو افترضنا دمج السلطتين التشريعية والتنفيذية وجعلها في يد واحد لامكن وجود أو صدور قواعد قانونية تلبية لمصالح شخصية، فضلا عن عدم وجود الرقابة المتبادلة بينهما .

الاختبار البعدي

- ✘ ناقش مبادئ الفصل بين السلطات
- ✘ ناقش مبدأ التدرج القانوني

الفصل الرابع: الاحزاب السياسية

العنوان الفرعي	المحاضرات	العنوان الرئيسي
مفهوم الاحزاب السياسية (التعريف والنشأة)	المحاضرة السادسة والعشرون	الفصل الرابع: الاحزاب السياسية
عناصر الحزب 1. العضوية 2. التنظيم الحزبي 3. الايديولوجية	المحاضرة السابعة والعشرون	
	المحاضرة الثامنة والعشرون	
أنواع النظم الحزبية 1. نظام الحزب الواحد 2. نظام الثنائية الحزبية 3. نظام تعدد الاحزاب	المحاضرة التاسعة والعشرون	
	المحاضرة الثلاثون	

الفصل الرابع: الاحزاب السياسية

- ✘ أولا: مفهوم الاحزاب السياسية (التعريف والنشأة)
- ✘ ثانيا: عناصر الحزب
 - ✘ 1. العضوية
 - ✘ 2. التنظيم الحزبي
 - ✘ 3. الايديولوجية
- ✘ ثالثا: أنواع النظم الحزبية
 - ✘ 1. نظام الحزب الواحد
 - ✘ 2. نظام الثنائية الحزبية
 - ✘ 3. نظام تعدد الاحزاب

المحاضرة الساسة والعشرون : مفهوم الاحزاب السياسية (التعريف والنشأة)

- × أهداف المحاضرة
- × تعريف الطالب بمفهوم الحزب السياسي

✘ ما هو مفهوم الحزب السياسي؟

× تعريف الحزب السياسي

× يُعرّف الحزب السياسي على أنه: ((أي جماعة سياسية تتقدم للانتخابات وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة)) ، ولكن هذا التعريف ينطبق فقط على الأحزاب السياسية التي تعمل في ظل النظم السياسية التي تبيح التعددية الحزبية، والتي تتنافس فيما بينها في الانتخابات للوصول إلى السلطة، وهذا ما معمول به في معظم النظم السياسية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان وأستراليا والكثير من النظم التي بدأت تتحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، لذا فإن هذا التعريف لا ينطبق على النظم التي يسيطر عليها حزب واحد.

× على ذلك هناك من عَرَفَ الحزب السياسي على أنه: ((تنظيم سياسي لقوى اجتماعية معينة تجمعها نظرة عامة، أو ايدلوجية واحدة هدفه الأخير الحصول على السلطة، أو الاحتفاظ بها)).

× ويعرف د. طه العنبي الحزب السياسي تعريفاً جامعاً شاملاً وهو: ((مجموعة من الأشخاص المنظمين، يؤمنون بأفكار أو أيديولوجية معينة، تجمعهم مصالح مشتركة، هدفهم الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها، أو المشاركة فيها، أو التأثير فيها)).

الاختبار البعدي

هل كل تجمع هو حزب سياسي
كيف تميز بن الحزب السياسي وجماعات المصالح

المحاضرة السابعة والعشرون والثامنة والعشرون : عناصر الحزب

- × أهداف المحاضرة
- × تعريف الطالب بعناصر الحزب السياسي
- × تعريف الطالب بالتنظيمات الحزبية
- × تعريف الطالب بالأيدولوجية

-
- ✘ ماهي عناصر الحزب السياسي
 - ✘ ماذا نعني بعضوية للأحزاب السياسية
 - ✘ ما المقصود بالأيدولوجية

✘ **ثانياً: عناصر الحزب:** يعد التنظيم والعضوية والايولوجية والأهداف والوسائل من العناصر الأساسية للأحزاب السياسية، وتتفاوت هذه العناصر في درجات بروزها وأهميتها من حزب لآخر، لذا سنتناول تلك العناصر بإيجاز كما يأتي:

✘ 1. **التنظيم:** هو التركيب الداخلي، أو الهيكل الذي ينظم عمل الحزب ويعزز الروابط بين القيادة والقاعدة.

✘ 2. **العضوية:** كل حزب يضم مجموعة من الأعضاء الذين ينتمون إليه بشكل رسمي بعد إطلاعهم ومن ثم اقتناعهم بمبادئ الحزب وأيديولوجيته وأهدافه، وقد يكون هؤلاء الأعضاء من شريحة اجتماعية بعينها أو من شرائح مختلفة.

✘ 3. **الايولوجية:** هي مجموعة الأفكار والمبادئ النظرية التي يؤمن بها أعضاء الحزب وتمثل منهاج وبرنامج عمل للحزب.

× **الأهداف:** كل حزب سياسي يسعى للوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها لتطبيق برنامجه، وهذا ما يميزه عن التنظيمات الأخرى كالنقابات والجمعيات وجماعات الضغط، وإن لم يتمكن الحزب من ذلك يسعى للمشاركة في السلطة أو على الأقل التأثير فيها.

× **5. الوسائل:** بغية الوصول إلى السلطة، تعتمد الأحزاب - التي تمارس نشاطها في ظل نظام ديمقراطي بشكل رسمي - الوسائل القانونية المشروعة - الانتخابات - كونها السبيل الوحيد لبلوغ تلك الغاية، في حين تتبنى الأحزاب التي تطمح للإطاحة بالنظام القائم وتعمل بشكل سري أسلوب القوة كوسيلة لانتزاع السلطة والاحتفاظ بها، وحتى في حال لم تتمكن الأحزاب من الوصول للسلطة يستمر نشاطها لنشر أيديولوجيتها وتعبئة الرأي العام ومن ثم مراقبة عمل مؤسسات الدولة وانتقاد أدائها السلبي وكل ذلك يستدعي استعمال وسائل شتى بغية تمهيد السبل للوصول للسلطة في

الاختبار البعدي

- ✘ ماهي عناصر الحزب السياسي ؟
- ✘ ماذا نعني بعضوية للأحزاب السياسية؟
- ✘ ما المقصود بالأيدولوجية؟

المحاضرة التاسعة والعشرون والمحاضرة الثلاثون: أنواع النظم الحزبية

- × أهداف المحاضرة
- × تعريف الطالب ماهي انواع النظم الحزبية
- × تعريف الطالب ما المقصود بنظام الحزب الواحد
- × تعريف الطالب ما المقصود بنظام ثنائي الحزبية ؟

-
- ✘ ماهي انواع النظم الحزبية
 - ✘ ما المقصود بنظام الحزب الواحد
 - ✘ ما المقصود بنظام ثنائي الحزبية ؟

أنواع النظم الحزبية

- × 1. نظام الحزب الواحد
- × 2. نظام الثنائية الحزبية
- × 3. نظام تعدد الاحزاب

أولاً : نظام الحزب الواحد:

× هذا النظام على وجود حزب واحد يحتكر العمل السياسي، وعلى ذلك ينعلم في هذا النظام التنافس المشروع بين أحزاب متعددة، وقد تم تطبيق هذا النظام في الاتحاد السوفيتي في ظل قيادة الحزب الشيوعي لها، منذ بداية القرن الماضي حتى نهاية الثمانينيات منه وذلك بعد تولى (ميخائيل غورباتشوف) سكرتارية الحزب الشيوعي ورئاسة الدولة في الاتحاد السوفيتي في سنة 1985م حتى أعلن عن تبنيه سياسة إعادة البناء والمكاشفة - البروسترويكا - وكان ذلك إيذاناً ببداية سقوط النظام السياسي في الاتحاد السوفيتي وهذا ما تحقق في سنة 1991م.

× **الحزب الشيوعي الصيني:** تأسس الحزب الشيوعي في الصين من خلايا شيوعية في سنة 1920 تحت إشراف مندوبين مبعوثين من الاتحاد السوفيتي وقتذاك، وكان هذا الحزب الناشئ قد تبني الأيديولوجية الماركسية اللينينية، ومن ثم فقد اعتمد على توجهات شمولية، وأخذ يلقي الشعب مبادئ تلك الأيديولوجية، مع التركيز على تحريك العمال الصناعيين والفلاحين الفقراء، وقد دخل هذا الحزب في صراع مرير على الصعيدين الداخلي والخارجي، ونتيجة هذا الصراع مني الحزب الشيوعي الصيني بخسائر بشرية فادحة لاسيما في المدة بين الأعوام 1927-1937، ومن ثم أضحى الحزب المذكور يواجه حرباً على جبهتين: الحرب ضد اليابان التي احتلت معظم الأراضي الصينية نهاية سنة 1938م، والحرب الأهلية التي استمرت في تلك المرحلة وبلغت ذروتها في المدة من (1945-1949)، وفي غضون ذلك تصاعد الدور القيادي للزعيم الشيوعي (**ماوتسي تونغ**) على الصعيدين الفكري والنضالي، وقد عد الشعب الصيني (ماو) بأنه محرراً وطنياً أعاد للصين - بعد مئة عام من الإذلال - استقلالها ووحدتها وكرامتها، وذلك بعد أن دخل العاصمة الصينية (بكين) منتصراً في كانون الثاني (يناير) 1949.

× بعد أن تولى الحزب الشيوعي مقاليد السلطة في الصين تحول أنصار (ماو) من رجال حرب وعصابات إلى قادة حزب حكومي ، وقد أقام (ماو) في السنوات الأولى من حكمه: نظام حكم هرمي يشمل البلاد بأسرها، ويقوم على ثلاث ركائز لم تتغير حتى اليوم وهي: **(الحزب- مؤسسات الدولة - الجيش)**، ولأريب يتولى الحزب الشيوعي الصيني -على غرار ما كان معمولاً في الاتحاد السوفيتي السابق- إقرار سياسة الدولة وتتولى مؤسسات الدولة مهمة تنفيذها.

ثانياً : نظام الثنائية الحزبية:

- × طُبِقَ نظام الثنائية الحزبية منذ بداية القرن التاسع عشر في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لذا سنتناول هذا النظام في كل من الدولتين على حدة.
- × 1. **نظام الثنائية الحزبية في بريطانيا (المملكة المتحدة):** على الرغم من وجود أحزاب متعددة على الساحة السياسية البريطانية لكن معظمها أحزاب ضعيفة وغير ذات تأثير، لذا كان حزب المحافظين والأحرار قد هيمنوا على الحياة السياسية في بريطانيا منذ بداية القرن التاسع عشر حتى عام 1918م، ثم تراجع حزب الأحرار ليحل محله حزب العمال الذي ظل ينافس حزب المحافظين منذ عام 1923م تقريباً ، باستثناء بعض الدورات البرلمانية في منتصف القرن الماضي وما حصل أيضاً في انتخابات عام 2010م التي فسحت المجال لعودة حزب الأحرار مرة أخرى، وللثنائية الحزبية التي عهدتها بريطانيا على مدى عقودٍ خلّت أسباب ومبررات، كما ترتب على هذه الظاهرة نتائج وآثار، وهذا ما سنتناوله تباعاً.

× أهم الأسباب والمبررات التي أسهمت في ترسيخ نظام الثنائية الحزبية في بريطانيا

- × أ. هناك من يرى أن ظهور واستمرار نظام الحزبين هو نتيجة التطور التاريخي.
- × ب. هناك من يفسر هذه الظاهرة بأنها نتيجة انقسام طبيعي بين نمطين من العقلية، أو بالأحرى هي حصيلة استقطاب اجتماعي سياسي ثنائي بدأ منذ القرن السابع عشر واستمر حتى أواسط القرن التاسع عشر.
- × ج. يتفق هذا النظام مع طبيعة الأشياء، ذلك أن معالجة أي مشكلة من المشكلات يكون من خلال حلين يمثلان وجهتي نظر مختلفتين، كما إن المفاهيم السياسية عادة ما تظهر بشكل ثنائي، وفيما يتصل بالصراع بين التيارات والأمزجة، هنالك مزاج محافظ يحاول مقاومة بل والتصارع مع الأمزجة التي تدعو إلى التغيير، ويعبر عن كل ذلك حزبان سياسيان يتخذ كل منهما سياسات متنافسة ومتعارضة.
- × د. يعود وجود حزبين سياسيين في بريطانيا إلى النظام الانتخابي القائم على الدوائر الانتخابية الصغيرة التي يمثلها نائب واحد ونظام الانتخاب بالأغلبية، ما ترتب عليه خشية الناخبين من إضاعة أصواتهم فإنهم

✘ يصوتون أما لحزب المحافظين أو لحزب العمال ولا يصوتون لأحزاب أخرى، وعلى وجه التحديد هم يصوتون لبرنامج حكومة الحزب الحاكم أو الحزب المعارض.

✘ هـ. رَفَضَ زعماء الحزبين الرئيسيين العدول عن النظام الانتخابي القائم - نظام الأغلبية - إلى نظام التمثيل النسبي المعمول به في دول أخرى وذلك لأن الأخذ بهذا الأخير سيفضي في الأغلب إلى تقليص فرص هيمنة أحد الحزبين - العمال، أو المحافظين - على البرلمان والحكومة معاً، الأمر الذي سيضطر الحزب الحائز على الأغلبية النسبية من مقاعد البرلمان للائتلاف مع حزب ثالث لتشكيل الحكومة.

✘ و. اتفاق زعماء الحزبين الكبيرين في بريطانيا - العمال والمحافظين - على الأسس الاقتصادية والسياسية التي يقوم عليها المجتمع البريطاني، وهم في معظم الأحيان على اتفاق في السياستين الداخلية والخارجية، وما اختلافاتهم وخلافاتهم سوى: (خلافات أسرة كان يوجد فيها دائماً مجال للتساوم)

✘ ز. مع تولي أحد الحزبين مهمة تشكيل الحكومة من خلال حصوله في الانتخابات البرلمانية على أغلبية المقاعد المطلقة في البرلمان - مجلس العموم - يبقى الحزب الآخر في المعارضة بشكل رسمي ويشكل حكومة ظل، ومن ثم يعمل من أجل قلب المعادلة لصالحه في الانتخابات القادمة.

✘ ح. أضحى وجود نظام الثنائية الحزبية في بريطانيا من الأعراف الدستورية الراسخة.

. الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة الأمريكية: تعد

- ✘ الولايات المتحدة الأميركية ثاني دولة في العالم بعد بريطانيا يشهد تأسيس أحزاب سياسية بالمعنى الحديث، ويعود ذلك إلى وجود التكتلات داخل الكونغرس، وقد جرى ذلك في سياق احتدام الصراع بين (توماس جيفرسون) وأنصاره الجمهوريون و(الكسندر هاملتون) وأنصاره الاتحاديون، وكان هذا الصراع قد دار أولاً حول مسائل تتعلق بالسياسيتين الداخلية والخارجية، وعلى ذلك تكتل أنصار (جيفرسون) - وهم كانوا يقاومون الاتحاد - وأطلقوا على تجمعهم أسم (الحزب الديمقراطي الجمهوري)، وكان هذا التنظيم هو الذي انبثق عنه (الحزب الديمقراطي) الحالي.
- ✘ وقد حصلت عدة إصلاحات سياسية ودستورية شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما في العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر، أسهمت بدرجة كبيرة في تطور النظام الحزبي في هذا البلد، إذ عمقت تلك الإصلاحات حق الأعضاء الحزبيين في الإسهام في الحياة السياسية لاسيما بعد أن تم توسيع حق الانتخاب، وعلى ذلك شهدت أربعينيات القرن المذكور تأسيس أول التنظيمات الحزبية العاملة على المستوى الوطني وعلى نحو دائم، وفي غضون ذلك غيرت الأحزاب الأمريكية أسمائها، فالحزب (الديمقراطي الجمهوري) صار يسمى نفسه حزب الديمقراطيين، وصار الاتحاديون يطلقون على أنفسهم بـ(الجمهوريون)
- ✘ وعلى الرغم من ظهور أحزاب أخرى على الساحة السياسية الأمريكية كحزب (الشعب) الذي أنشئ عام 1891م كما ظهرت لاحقاً الحركة (التقدمية)، وهناك حزب الخضر وحزب الإصلاح وأحزاب أخرى صغيرة ولكن حالة التنافس تجري فقط بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري في السيطرة على مقاعد البرلمان - الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ - وكذلك التنافس على منصب رئاسة الجمهورية وهو المنصب الأهم، وذلك منذ القرن التاسع عشر وحتى اليوم.

ثالثاً : نظام التعددية الحزبية

- × تميل الانقسامات الاجتماعية في النظم السياسية المعاصرة إلى التعبير عن نفسها من خلال انقسامات فكرية وطبقية وسياسية مما يفضي إلى وجود نظام التعددية الحزبية الذي يعني بالمحصلة وجود ثلاثة أحزاب سياسية أو أكثر ، تعمل وتتنافس بشكل قانوني وبإجازة من قبل النظام السياسي القائم، وذلك لكي لا تكون السلطة محتكرة من قبل شخص بمفرده أو حزب واحد أو فئة بعينها، ويمكن أن تكون التعددية: تعددية حزبية معتدلة ، أو تعددية حزبية متطرفة، أما الأولى فإنها تعني وجود ثلاثة أو أربعة أو حتى خمسة أحزاب على الأكثر وهي ذات وزن في النظام السياسي القائم، أما الأخيرة فإنها تعني وجود عدد كبير من الأحزاب تتنافس على السلطة ، ويمكن أن ترتب على الحالة الأخيرة مشاكل وصراعات كثيرة.
- × وترتبط التعددية ارتباطاً وثيقاً بمبدأ الفصل بين السلطات الذي يقضي بتوزيع المهام والاختصاصات بين المؤسسات الثلاث- التشريعية والتنفيذية والقضائية- التي يتولى إدارتها أشخاص منتخبين من قبل الشعب، مما يستدعي أن تجري منافسة حرة وعادلة ونزيهة بين ممثلي أحزاب عدة- وهم بدورهم يمثلون شرائح اجتماعية مختلفة -عن طريق الانتخابات لتولي المناصب البرلمانية والحكومية، وقبل التعرض لنظام التعددية الحزبية في إيطاليا نرى من المناسب التعرض للعوامل التي ساهمت في ظهور التعددية الحزبية على وجه العموم:

. العوامل التي ساهمت في ظهور التعددية الحزبية:

- ✘ هناك عوامل عدة ساهمت في ظهور التعددية الحزبية، ومن هذه العوامل ما يأتي :
- ✘ أ. العوامل الاجتماعية
- ✘ ب. العوامل التاريخية
- ✘ ج. العوامل الأيديولوجية والعقائدية
- ✘ د. النظام الانتخابي .

الاختبار البعدي

- ✘ ما المقصود بنظام متعدد الاحزاب
- ✘ ما المقصود بنظام ثنائي الحزبية

✕ الفهرست حقية الانظمة السياسية

الفصل الاول : أنواع الحكومات استنادا الى وسيلة إسناد السلطة

العنوان الرئيسي	المحاضرة	العنوان الفرعي	رقم الصفحة
الفصل الاول : انواع الحكومات استنادا الى وسيلة اسناد السلطة	المحاضرة الاولى	المبحث الاول : نظام الحكم	17-11
	المحاضرة الثانية	الفرع الثالث : خصائص النظام الدكتاتوري	22 - 18
	المحاضرة الثالثة والرابعة	نظم الحكم الديمقراطي	30 - 13
	المحاضرة الخامسة	صور الديمقراطية (الديمقراطية المباشرة)	35- 31
	المحاضرة السادسة	الديمقراطية النيابية	43 - 36
	المحاضرة السابعة والثامنة	الديمقراطية شبه المباشرة	52 - 44
	المحاضرة التاسعة والعاشره	الانتخاب (تكييفه القانوني له وصوره المختلفة)	67 - 53

الفصل الثاني : انواع النظم السياسية استنادا لمبدأ الفصل بين السلطات

رقم الصفحة	العنوان الفرعي	رقم المحاضرة	العنوان الرئيسي
79 - 68	الأسس الفكرية لمبدأ الفصل بين السلطات	المحاضرة الحادية عشر	انواع النظم السياسية استنادا لمبدأ الفصل بين السلطات
		المحاضرة الثانية عشر	
89 - 80	أنواع الحكومات (النظام البرلماني)	المحاضرة الثالثة عشر	
		المحاضرة الرابعة عشر	
96 - 90	النظام الرئاسي	المحاضرة الخامسة عشر	
		المحاضرة السادسة عشر	
105 - 97	حكومة الجمعية (النظام المجلسي)	المحاضرة السابعة عشر	
		المحاضرة الثامنة عشر	
115 - 106	النظام المختلط	المحاضرة التاسعة عشر	
		المحاضرة العشرون	

الفصل الثالث : الدولة القانونية

رقم الصفحة	العنوان الفرعي	المحاضرات	العنوان الرئيسي
116- 124	مفهوم الدولة القانونية واسباس تأسيسها	المحاضرة الحادي والعشرين	الفصل الثالث : الدولة القانونية
		المحاضرة الثانية والعشرون	
125 - 130	ضمانات الدولة القانونية	المحاضرة الثالثة والعشرون	
		المحاضرة الرابعة والعشرون	
		المحاضرة الخامسة والعشرون	

الفصل الرابع: الاحزاب السياسية

رقم الصفحة	العنوان الفرعي	المحاضرات	العنوان الرئيسي
137 - 131	مفهوم الاحزاب السياسية (التعريف والنشأة)	المحاضرة السادسة والعشرون	الفصل الرابع: الاحزاب السياسية
142 - 138	عناصر الحزب 1. العضوية 2. التنظيم الحزبي 3. الايديولوجية	المحاضرة السابعة والعشرون	
		المحاضرة الثامنة والعشرون	
154 - 143	أنواع النظم الحزبية 1. نظام الحزب الواحد 2. نظام الثنائية الحزبية 3. نظام تعدد الاحزاب	المحاضرة التاسعة والعشرون	
		المحاضرة الثلاثون	

المصادر

- ✘ حميد حنون ,الانظمة السياسية , مكتبة السنهوري , بغداد , 2020.
- ✘ طه حميد العنبيكي النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها ومكوناتها ومعايير تصنيفها, مكتب الغفران للطباعة , بغداد , 2016.
- ✘ حسان محمد شفيق العاني , المبادئ النظرية في تحليل الانظمة السياسية , مطبعة التعليم العالي , بغداد , 1988.